

جدل واسع حول فتح الباب علي مصراعيه أمام عودة «الأموال الساخنة» إلى مصر

حتمت قفزة كبيرة بعد أيام قليلة من القرارات الأخيرة
تحويلات المصريين
بالخارج.. «الحصان الأسود»
بعد قرارات «المركزي»



استثمارات الطاقة
التجديدية «كلمة السر»
لتحويل مصر إلى مركز
لتصدير الكهرباء



وزير المالية: وضع سقف
لدين أجهزة الموازنة
والهيئات الاقتصادية
ولا يمكن تجاوزه إلا بموافقة
رئيس الجمهورية ومجلس
الوزراء ومجلس النواب



الحكومة تصك صياغة دور
شركات قطاع الأعمال العام
في الاقتصاد المصري



معركة البنية التحتية والتأسيس لأكبر طفرة اقتصادية في تاريخ مصر



ولفة بدي

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

ahassad.com.eg

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

الأحد
١٧ مارس ٢٠٢٤

السنة السادسة عشر • العدد ٢٢٦ • الثمن ٥ جنيه

التصالح في مخالفات البناء «ينعش سوق العقارات»
بحزمة مساعدات تبلغ ٧,٤ مليار يورو
الاتحاد الأوروبي يدخل علي خط الدعم الاقتصادي لمصر

٦ وزارات تبدأ خطوات دخول مصر
مجال إنتاج وقود الطيران المستدام

خبراء يربصون تحسن التصنيف علي مستقبل الاقتصاد المصري

مصر تجبر مؤسسات التصنيف الدولية علي تعديل نظرتها للاقتصاد إلي ايجابية

مصلحة الضرائب المصرية

تذكرك بقرب انتهاء موسم الإقرارات الضريبية

عن عام ٢٠٢٣

للأشخاص الطبيعيين

في ٣١ مارس ٢٠٢٤

للأشخاص الاعتباريين

في ٣٠ أبريل ٢٠٢٤

أو خلال أربعة أشهر من تاريخ
انتهاء السنة المالية للشركة

وتقوم المصلحة بتنظيم
نوبات توعية ضريبية مجانية أون لاين يوميا

- عن منظومة الإقرارات الضريبية
- وعن منظومة الفاتورة الإلكترونية
- ومنظومة الايصال الالكتروني
- وغيرها من الموضوعات الضريبية.

لمعرفة موعد و رابط هذه النوبات
تابع صفحة المصلحة الرسمية على الفيسبوك

لمزيد من المعلومات اتصل على ١٦٣٩٥

مع تحيات مصلحة الضرائب المصرية

«المالية» تعلن الإفراج النهائي عن ٢٥ ألف سيارة مستوردة للمصريين بالخارج ضمن مبادرة تسير استيراد السيارات

كتب - أحمد إبراهيم

أعلن الدكتور محمد معيط وزير المالية، أنه تم الإفراج النهائي عن ٢٥ ألف سيارة للمواطنين المصريين بالخارج ضمن مبادرة تسير استيراد السيارات، مؤكدا حرصه على تسهيل إجراءات استعادة المصريين بالخارج من هذه المبادرة وما تتضمنه من تيسيرات، وتعزيز التواصل المباشر مع كل من يرغب في استيراد سيارات وفق الضوابط المقررة، لافتا إلى أنه حقق أكثر من فرد بالأسرة الواحدة الانضمام للمبادرة طالما استوفى الشروط.

تابع الوزير في تصريحات مع قرب الانتهاء من مبادرة تسير استيراد سيارات المصريين العاملين بالخارج، أنه تم إصدار ٢٥٠ ألف موافقة استيرادية صالحة لمدة ٥ سنوات ويجوز خلالها اختيار أي سيارة واستبدالها في أي وقت وأصبح أن قيمة الوثيقة التي تمثل قيمة الضريبة الجمركية المنخفضة المقررة للسيارات المستوردة للمصريين بالخارج ضمن هذه المبادرة، سارية طوال فترة صلاحية «الموافقة الاستيرادية»، لافتا إلى أنه حقق للمالك الأول أن يستورد السيارة دون التقيد بسنة التصنيع ويجب على غيره ألا يتجاوز ٣ سنوات وقت الإفراج الجمركي.

أشار وزير المالية إلى أن التيسيرات المقررة للمصريين

وزيرة التعاون الدولي تشيد بالجهود المشتركة بين البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والقطاع الخاص في مصر

كتب - داليا أحمد

أشادت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي بحافظة مصر لدى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالجهود المبذولة بين البنك الأوروبي أحد أكبر شركاء التنمية الدولية للقطاع الخاص في مصر، وشركات القطاع الخاص المختلفة، بما يعزز دعم أولويات التنمية الوطنية لاسيما في المجالات ذات الأولوية.

جاء ذلك على خلفية فوز تمويل شركة «أكوا باور» لتوليد أكبر محطة طاقة شمسية للقطاع الخاص في مصر بقيمة ١١٤ مليون دولار بجائزة صفة العام في مجال تحول الطاقة من «أي جي جلوبال» لعام ٢٠٢٣.

وأوضحت وزيرة التعاون الدولي، أن تلك الجهود تأتي استجابة لما قامت به الدولة المصرية من إصلاحات

رئيس الوزراء من موقع حريق العمرانية: سنتحمل تكلفة إعادة الوضع كما كان قبل الحريق فالأهالي لا ذنب لهم

وجه رئيس الوزراء بفيديو بثه على منصة التواصل الاجتماعي، ورئيس الوزراء، أمس، إلى موقع الحريق الذي تشب في الساعات الأولى من صباح اليوم في منطقة العمرانية بمحافظة الجيزة، وذلك لمتابعة جهود السيطرة على الحريق، والوقوف على حجم الخسائر، والعمل على سرعة صرف التعويضات.

ورافق رئيس الوزراء نفيق القياح، وزير التضامن الاجتماعي، واللواء هشام آمنة، وزير التنمية المحلية، ونيفين الكيلاني، وزيرة الثقافة، واللواء أحمد راشد، محافظ الجيزة، وعدد من مسؤولي الجهات والأجهزة المعنية.

وقدم رئيس الوزراء، تجول رئيس مجلس الوزراء ومراقبه في أرجاء موقع الحريق، والمعمرات السكنية المتضررة من الحادث المؤلم، والوقوف على حجم الخسائر التي لحقت بها، كما استمع إلى شرح من محافظ الجيزة عن آثار الحريق التي امتدت لتسبب تضرر واجهات عمارات تشكل كبير وبعض الوحدات، وتم استعراض الإجراءات الفورية التي قامت بها المحافظة في هذا الصدد.

وتوجه الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أمس، إلى موقع الحريق الذي تشب في الساعات الأولى من صباح اليوم في منطقة العمرانية بمحافظة الجيزة، وذلك لمتابعة جهود السيطرة على الحريق، والوقوف على حجم الخسائر، والعمل على سرعة صرف التعويضات.

ورافق رئيس الوزراء نفيق القياح، وزير التضامن الاجتماعي، واللواء هشام آمنة، وزير التنمية المحلية، ونيفين الكيلاني، وزيرة الثقافة، واللواء أحمد راشد، محافظ الجيزة، وعدد من مسؤولي الجهات والأجهزة المعنية.

وقدم رئيس الوزراء، تجول رئيس مجلس الوزراء ومراقبه في أرجاء موقع الحريق، والمعمرات السكنية المتضررة من الحادث المؤلم، والوقوف على حجم الخسائر التي لحقت بها، كما استمع إلى شرح من محافظ الجيزة عن آثار الحريق التي امتدت لتسبب تضرر واجهات عمارات تشكل كبير وبعض الوحدات، وتم استعراض الإجراءات الفورية التي قامت بها المحافظة في هذا الصدد.

مندوب مصر بالأهم المتحدة: الوضع في غزة وصمة عار على جبين الإنسانية

أشاد مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة، السفير الدكتور أحمد إيهاب جمال الدين، مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، «أن الوضع في غزة يشكل أزمة إنسانية كبرى وأزمة في مجال حقوق الإنسان والصحة العامة ووصمة عار على جبين إنسانيتنا».

جاء ذلك في البيان الذي ألقاه مندوب مصر نيابة عن ١٢٨ دولة، عن حالة النساء والفتيات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في إطار أعمال الدورة ٥٥ لمجلس حقوق الإنسان.

وأشار مندوب مصر إلى أن الوضع الحالي يتطلب تدخلا فوريا من المؤسسات الدولية، فضلا عن الاهتمام بحل أزمة وفاة حول العالم، مؤكدا أن يجب محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم، مع دعوة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى جمع الأدلة التي من شأنها أن تساعد في إجراء تحقيق مستقل ونزيه وسريع وشامل وفعال، من أجل تقديم جميع المسؤولين إلى العدالة، داعيا جميع وكالات الأمم المتحدة إلى التعاون مع هذا التحقيق، مشددا على أهمية وقف هذه الكارثة الآن.

وأعرب جمال الدين - في البيان - عن التضامن مع النساء، والفتيات في فلسطين في تضامن الحال من أجل حياتهن ومستقبلهن، مشيرا إلى ما تعانيه النساء في قطاع غزة خالية من الخوف والإرهاق

وسط تحذيرات من عدم جدواها علي الاقتصاد المصري



جدل واسع حول فتح الباب علي مصراعيه أمام عودة «الأموال الساخنة» إلي مصر

بloomberg : مصر تقدم الآن ثالث أعلى عائد على السندات العملة المحلية من بين 23 اقتصادا ناميا، مما قد يجعلها قبلة جذابة للمستثمرين الذين تجنبوا الدين المحلي المصري في السابق

اقتصاديون : الأموال الساخنة توفر وفره فعلا في الدولار وتتسبب في مكاسب في البورصة لكنها تتسبب في أزمة عندما تخرج مرة واحدة كما حدث في 2022

وقعت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بروتوكول تعاون مع المنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي، بهدف التنسيق والتعاون المشترك بين الطرفين في المجالات التنموية بما يخص المنطقتين الاقتصادييتين في جميع المشروعات على اختلاف أنواعها صناعية، زراعية، وتعليمية، وسياحية، وخدمية عن طريق لجنة تنسيقية مشتركة.

وقع البروتوكول وليد جمال الدين، رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وأكاد جمال الدين، أن البروتوكول يأتي ضمن التنسيق الدائم والتعاون المشترك بين المنطقة الاقتصادية وجميع الجهات المعنية بالدولة لضمان تحقيق أكبر قدر من التكامل الفاعلة لتطوير الخدمات التي تقدم للمستثمرين، مضمنا أن الأعمال بين الاقتصادية قناة السويس والمثلث الذهبي يخدم أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.

وقعت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بروتوكول تعاون مع المنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي، بهدف التنسيق والتعاون المشترك بين الطرفين في المجالات التنموية بما يخص المنطقتين الاقتصادييتين في جميع المشروعات على اختلاف أنواعها صناعية، زراعية، وتعليمية، وسياحية، وخدمية عن طريق لجنة تنسيقية مشتركة.

وقع البروتوكول وليد جمال الدين، رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وأكاد جمال الدين، أن البروتوكول يأتي ضمن التنسيق الدائم والتعاون المشترك بين المنطقة الاقتصادية وجميع الجهات المعنية بالدولة لضمان تحقيق أكبر قدر من التكامل الفاعلة لتطوير الخدمات التي تقدم للمستثمرين، مضمنا أن الأعمال بين الاقتصادية قناة السويس والمثلث الذهبي يخدم أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.

اقتربت مصر من اكمال عامين تقريبا على خسارتها أكثر من ٢٠ مليار دولار بسبب خروج "الأموال الساخنة" من سوق الأوراق المالية وبداية انخفاض قيمة الجنيه مع بدء الغزو الروسي لأوكرانيا، فيما يبدو خلال الأيام الأخيرة أن السوق المصرية بدأ يتهيأ لعودة هذا النوع من الأموال وبطريقة مشروعة.

والأموال الساخنة هي جميع التدفقات المالية التي تدخل الدول أو تخرج منها بهدف الاستثمار والاستفادة من وضع اقتصادي خاص فيها. مثل ارتفاع معدلات الفائدة أو تدني سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار ونتجه نحو الاستثمارات قصيرة الأجل، للحصول على معدلات فائدة مرتفعة، وتتحرك هذه الأموال من الدول التي تكون فيها أسعار الفائدة منخفضة إلى الدول ذات معدلات الفائدة المرتفعة.

وتتحرك هذه الأموال عن طريق استثمارات في اذون الخزانة أو السندات التي تطرحها الحكومة بغرض الاقتراض، أو استثمارات في أسهم الشركات المدرجة في البورصة، أو الاستثمار في شهادات الأذخار التي تطرحها البنوك بهدف جذب المستثمرين الخارجيين الذي يسعون للاستفادة من ارتفاع الفائدة.

وبحسب تعريف الاقتصاديين فإن الأموال الساخنة هي الاستثمارات غير المباشرة التي تستثمر في أدوات الدين الحكومية بالجنيه المصري، أي أن المستثمر الأجنبي يتنازل عن الدولار ويحصل على مقابله بالجنيه ، استجابة لغرائه البنائ على الجنيه وليس الدولار.

وفي أعقاب خروج الأموال الساخنة من مصر في ٢٠٢٢، قال وزير المالية، محمد معيط، في يوليو ذلك العام "إن الدولة المصرية تعلمت الدرس في يخص الأموال الساخنة من ثلاث مرات متتالية في ٢٠١٨، ٢٠٢٠، و٢٠٢٢". مشيرا إلى أن الدولة وضعت استراتيجية ويقول المدير الاقتصادي وائل الحساسين " أدوات الدين الحكومية تشمل السندات و الأذونات أو أي شكل من أشكال الدين، وهي لا تدخل في استثمارات حقيقية، لأنها لا تلتزم بشراء الأصول أو الدخول في استثمارات مباشرة، بعض هذه الأموال يدخل في سوق الأوراق المالية".

مشيرا إلى أن الحكومة المصرية ترى المستثمرين غير المباشرين بأدوات الدين الحكومية بفائدة ٣٢.٢ في المائة وهي كبيرة جدا.

ويقول الحساسين إن مؤسسات مالية كبرى مثل "جولدمان ساكس"، و"ستيتي بنك"، و"مورغان ستانلي" تطرح على إعلانها الاستثمار غير المباشر سواء في سندات أو أدوات دين حكومية أو البورصة في دول مثل مصر وتركيا والأرجنتين مقابل التنازل عن العملة الأجنبية مع وجود مخاطرة عالية جدا فيها لكن قد تكون المكاسب كبيرة جدا في المقابل.

ويضيف أن "هذا التنازل يكون لفترة محددة قد تكون سنة أو سنتين أو ثلاثة لكنها لا تكون دائمة، بحسب المستثمر الذي هو عبارة عن مؤسسات مالية كبرى تحفظ لتوفير هذا المال لفترة في مصر على سبيل المثال ثم الأثر ثم تركيا وهكذا".

ويوضح أنها "تسمى ساخنة لأنها تحدث عن الغريات والحوافز التي تقدمها بعض الدول لتجذب وتخرج بسرعة بعد جني الأرباح".

ويقول الحساسين: "إن الحكومة المصرية لديها أمل في أن ينخفض سعر

الفائدة لأنها ترى أن الفائدة البالغة ٢٢.٢ في المائة مرتفعة جدا". ويشير الحساسين إلى أن خروج الأموال الساخنة كان في عام ٢٠٢٢، حيث خرجت حينها حوالي ٢٢ مليار دولار بعد حرب أوكرانيا بعد أن كانت قد دخلت بحوالي ١٥ مليار دولار في عام ٢٠١٦.

ويضيف: "دخلوا في ٢٠١٦ وبعادوا لنا الدولار بسعر ٢٢ جنيها، وعندما خرجوا اشتروه على ١٥ مع حصولهم على فوائد سنوية تصل إلى ٢٠ في المائة تقريبا ، وبالتالي هم ربحوا حوالي ٨٥ في المائة، أي أن المؤسسة المالية التي دخلت بمليار دولار خرجت بمليار و ٨٥ مليون دولار، والآن تعود لنفس ما فعلته سابقا، وهي أنشطة مشروعة".

وبالنسبة لما يحدث حاليا قال الحساسين "أنه عندما حدث تحرير سعر الصرف وصل سعر الدولار إلى ١٥ جنيها والآن وصل إلى ٤٨٠ جنيها"، موضحا أنهم "يشترون الدولار بخمسين جنيها، والجنيه يبدو أنه يتحسن، وقد يصل سعره إلى منقطة الأربعين، وعندما سيبيعون أدوات الدين الحكومية ويحصلون على الدولار بمكسب ٢٥ في المائة، فضلا عن عائد سنوي ٣٢.٥ في المائة لدة عامين، ويعني هذا أن من وضع مليار دولار قد يخرج معه مليار و ٩٠ مليون دولار".

ويرى أن "هذه الأموال توفر وفره فعلا في الدولار وتتسبب في مكاسب في البورصة لكنها تتسبب في أزمة عندما تخرج مرة واحدة كما حدث في ٢٠٢٢".

ويأتي هذا التغيير بعد سنوات أحجم فيها معظم المستثمرين الدوليين عن شراء الدين المصري وسط مخاوف من انخفاض قيمة العملة المحلية وأسعار فائدة متدنية والقلق إزاء تحويل الأموال من بلد يعانى من نقص حاد في الدولار.

وكان البنك المركزي المصري باع قبل أيام ، نياية عن وزارة المالية، اذون خزانة لأجل سنة بقيمة ٨٧.٨ مليار جنيه (١.٧٨ مليار دولار) . وأشارت وكالة بلومبرج في تقرير لها مؤخرا إلى أن مصر تقدم الآن ثالث أعلى عائد على السندات العملة المحلية من بين ٢٣ اقتصادا ناميا، مما قد يجعلها قبلة جذابة للمستثمرين الذين تجنبوا الدين المحلي المصري في السابق ، موضحة أنه في غضون أسبوعين فقط، اتت صفقة استثمارية مع الإمارات بقيمة ٣٥ مليار دولار وفرض موسم شاذية مليارات دولار من صندوق النقد وحديث وزير المالية المصري عن تمويل من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ورفع أسعار الفائدة ٦٠٠ نقطة أساس وتحرير سعر الصرف، إلى إعادة سوق النخل الثابت المحلية إلى دائرة الاهتمام.

وفي حين باعت مصر أدوات دين حكومية لأجل ستة وستين، ورفضت قبول أي عروض في طرح لسندات خزانة بالعملة المحلية لأجل ثلاث وخمس سنوات، بحسب ما نقلت وكالة رويترز عن مصرفيين الأسيوع الماضي .

النظرة المستقبلية خطوتين متخطية حاجز النظرة «المستقرة» إلى إيجابية.

وأكد أن نتائج القرارات ظهرت بشكل واضح منذ اليوم الأول، حيث تدفقت الموارد الأجنبية إلى مصر بشكل كبير، قائلا: «شاهدنا تدفق الموارد الأجنبية إلى القطاع المصرفي من جانب مؤسسات كبيرة جدا برأسهم لم يكن يتوقعها أحد، وهي نقطة إيجابية تعني أن الثقة عادت سريعا جدا».

وحذر رئيس اتحاد البنوك المصرية، من خطورة التدفقات النقدية الواردة في صورة أموال ساخنة (استثمارات سريعة وقصيرة الأجل)- قائلا : لا يجب أن نفرح بها وأن تكون حذرين لأن جزء من هذه الأموال، أموال ساخنة، مشيرا إلى أن مؤسسة جولدن مان ساكس صرحت مؤخرا أن «التضامن انتهى والتنازل بدأ».

وقال يحيى أبو الفرج، نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، إن الأموال الساخنة بدأت في العودة مرة أخرى للاستثمار في مصر، بعد قرارات البنك المركزي الأخيرة وإعلان الحكومة توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

وأضاف أن تلك الأموال ليست شرًا مطلقًا أو خيرًا مطلقًا، فإثارة إنها «مفيدة إذا أُدبرت بشكل جيد». «وهو بأن تلك الأموال لا تحتاج إلى قيود: لأن التمويل أمر جيد في عالم المال والاستثمار، موضحًا أن الفكرة كلها مرتبطة بكيفية إدارة تلك الأموال وتحاشي مخاطرها، وأكد، من خروجها في السابق وحصولها على أموالها بالكامل دخلها تانسي، تكورت معنا أكثر من مرة، من حقهف يدخلوا ثاني ويأخذوا فرص استثمارية ونستفيد من تلك الأموال، لكن من المهم إدارة

سببها على أنها «مفيدة».

وأكد أن نتائج القرارات ظهرت بشكل واضح منذ اليوم الأول، حيث تدفقت الموارد الأجنبية إلى مصر بشكل كبير، قائلا: «شاهدنا تدفق الموارد الأجنبية إلى القطاع المصرفي من جانب مؤسسات كبيرة جدا برأسهم لم يكن يتوقعها أحد، وهي نقطة إيجابية تعني أن الثقة عادت سريعا جدا».

وحذر رئيس اتحاد البنوك المصرية، من خطورة التدفقات النقدية الواردة في صورة أموال ساخنة (استثمارات سريعة وقصيرة الأجل)- قائلا : لا يجب أن نفرح بها وأن تكون حذرين لأن جزء من هذه الأموال، أموال ساخنة، مشيرا إلى أن مؤسسة جولدن مان ساكس صرحت مؤخرا أن «التضامن انتهى والتنازل بدأ».

وقال يحيى أبو الفرج، نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، إن الأموال الساخنة بدأت في العودة مرة أخرى للاستثمار في مصر، بعد قرارات البنك المركزي الأخيرة وإعلان الحكومة توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

وأضاف أن تلك الأموال ليست شرًا مطلقًا أو خيرًا مطلقًا، فإثارة إنها «مفيدة إذا أُدبرت بشكل جيد». «وهو بأن تلك الأموال لا تحتاج إلى قيود: لأن التمويل أمر جيد في عالم المال والاستثمار، موضحًا أن الفكرة كلها مرتبطة بكيفية إدارة تلك الأموال وتحاشي مخاطرها، وأكد، من خروجها في السابق وحصولها على أموالها بالكامل دخلها تانسي، تكورت معنا أكثر من مرة، من حقهف يدخلوا ثاني ويأخذوا فرص استثمارية ونستفيد من تلك الأموال، لكن من المهم إدارة

خبراء يرصدون تحسن التصنيف علي مستقبل الاقتصاد المصري

مصر تجبر مؤسسات التصنيف الدولية علي تعديل نظرتها للاقتصاد إلي ايجابية

«موديز» تعدل النظرة المستقبلية لتصنيف مصر وتعدل نظرتها المستقبلية لخمس بنوك مصرية إلى إيجابية

«فيتش» : تحسن سيولة العملات الأجنبية تعزز نمو الائتمان والأداء الائتماني العام

تكاليف المخلات وشح سيولة العملات الأجنبية منذ عام ٢٠٢٢، وترى «فيتش» أنه تم احتواء المخاطر المتعلقة بجودة الأصول بعد تخفيض قيمة العملة، وذلك بسبب انخفاض حصة الإقراض بالعملات الأجنبية، وانخفاض قيمة العملة.

شهادة ثقة

وتعليقا على ذلك، أكد الدكتور محمد عبده وزير المالية، أن إعلان مؤسسة «موديز» للتصنيف الائتماني، تغيير نظرتها لمستقبل الاقتصاد المصري من سلبية إلى إيجابية، يمدد الطريق لتحسين تصنيف مصر الائتماني خلال الفترة المقبلة من هذه المؤسسة التي تعد الأهم عالميًا في هذا المجال، حيث يتربط بتقاريرها صناديق ودوائر الأعمال والاستثمار حول العالم.

قال الوزير، إن تغيير النظرة المستقبلية للاقتصاد المصري إلى إيجابية وإيضاً إشارات «موديز» بالتطورات والإصلاحات الجارية والخطوات الحاسمة التي تتم بمصر حالياً واتخذتها الحكومة لبدء استقرار الاقتصاد الكلي، فهذه شهادة ثقة في إدارة الاقتصاد الكلي في مصر خلال هذه المرحلة الصعبة والمليئة بالتحديات والتي أثبتت قدرة ما تتناهد من سياسات على مواجهة الصدمات المتعددة على مدى السنوات الماضية إلا أنه سيظل الهدف العمل بقوة على رفع تصنيف مصر الائتماني خلال المرحلة المقبلة.

وذكر بيان لوزارة المالية، أن مؤسسة «موديز» عدلت الإجراءات الجريبية التي اتخذتها مصر خاصة تمويلها إلى سعر الصرف المرتن وزيادة أسعار الفائدة بمقدار ٦٠٠ نقطة مرة واحدة، والانتهاه على اتفاق على مستوى الخبراء مع صندوق النقد الدولي، لإنهاء المراجعات الأولى والثانية لبرنامج الإصلاح المصري، حيث تم الاتفاق على زيادة قيمة تمويل الصندوق لمصر إلى ٨ مليارات دولار مقابل ٤ مليارات دولار، إضافة إلى ١.٢ مليار دولار مستحصل عليها من صندوق الاستدامة التابع لمجموعة البنك الدولي، وأيضا الإعلان الأخير عن صفقة تاريخية غير مسبوقه لتنمية منطقة رأس الحكمة بإيرادات فورية لمصر بقيمة ٣٥ مليار دولار، فكل هذه التطورات، بحسب موديز، ستساعد في تعطيبة فجة التمويل حتى السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٦ والقضاء على قوائم الانتظار للطلب على الدولار.

وفي الوقت نفسه، تتوقع «موديز» أن يؤدي تحويل جزء من الودائع الإماراتية بمصر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بقيمة ١١ مليار دولار إلى تحسين وضع القطاع المصرفي.

مؤشرات إيجابية

من جانبه ، قال الدكتور محمد شحاتي، الخبير الاقتصادي، إن مؤشرات الخير لمصر اقتصاديا بدأت في الظهور منذ إعلان مصر عن الخطوات الاقتصادية التي تتخذها من خلال الأيام الماضية وبدأت في ظهور نتائجها من خلال اتجاه مؤسسات التصنيف الائتماني العالمية، لتعديل نظرتها للاقتصاد المصري، وخلال الفترة المقبلة ، مشيرا إلى أن مؤسسة «موديز» العالمية نظرتها المستقبلية للاقتصاد المصري للإيجابية، بدلا من السلبية، مع إبقاء التصنيف الائتماني عند ذات المستوى.

وتوقع أن تتجه وكالات التصنيف الائتماني، الأخرى إلى تعديل تصنيف مصر اقتصاديا للإيجابي بدلا من الاتجاه السبيلي، وهو ما يعني تمامًا أن الدولة تتجه لغادرة الأزمة الطاحنة الاقتصادية، التي جاءت على مصر خلال الفترة الماضية.

ولفت إلى أن هذا يشير إلى أن الحكومة المصرية أصبحت أكثر

وأشار رئيس الوزراء إلى أن هذه المرحلة تشهد العديد من المؤشرات الإيجابية، على رأسها عودة تحويلات المصريين بالخارج، تدريجيا وبالتحديد، خاصة في ظل انخسار السوق السوداء، نظرا لعدم وجود فارق بين السعر الرسمي وسعر السوق السوداء، وكذا العملات التي تشهدها وزارة الداخلية حاليا على المتاجرين بالعملة، والتي أسفرت عن ضبط العديد من الوثائق خلال الأيام الأخيرة، حسبما أعلنت وزارة الداخلية، مضمينا أن البنوك ومكاتب الصرافة، بدأت وفقا لأكده حسن عبدالله، محافظ البنك المركزي، في استقبال العديد من المواطنين الذين يقومون بتحويل الدولار والتوصل إلى الجنيه المصري.

ولفت الدكتور مصطفى مدبولي إلى التقارير الإيجابية حول الاقتصاد المصري التي صدرت في الأيام الأخيرة، مشيرا في هذا الصدد إلى إعلان مؤسسة «موديز» للتصنيف الائتماني، تغيير نظرتها لمستقبل الاقتصاد المصري من سلبية إلى إيجابية، بما يمدد الطريق لتحسين تصنيف مصر الائتماني خلال الفترة المقبلة من هذه المؤسسة التي تعد الأهم عالميًا في هذا المجال.

وكانت وكالة موديز للتصنيف الائتماني، أعلنت الأسبوع الماضي ، تعديل نظرتها المستقبلية لتصنيف مصر إلى «إيجابية» ، وقالت (Caa1) في بيان إنها أبت على التصنيف الائتماني لمصر عند

وأرجع هذا إلى «الدعم الرسمي والثاني الكبير» والخطوات التي تم اتخاذها بشأن السياسة النقدية «خلال الأيام الماضية» وأوضح «موديز»، أنها تعتقد أن الإعلان عن اتفاق على مستوى الخبراء مع صندوق النقد الدولي الذي أقرن بإعلانات جارية في السياسات المالية والنقدية والاستثمارية خاصة قرارات لجنة سيزيد من دعم جهود استهداف مستويات التضخم، ويعد تدعيم التزام مصر باستهداف التضخم ووضعه على مسار نزولي إلى رقم آسدي في حين أن نقص العملات الأجنبية سيقتلص وسيضعافي أفضل تدفقات العملات الأجنبية للتمنظر إلى الاقتصاد المصري سواء في شكل تحويلات واستثمارات مباشر أو استثمارات غير مباشرة في المحافظ المالية.

وتعدلت نظرتها المستقبلية لخمس بنوك مصرية إلى إيجابية

كما أكدت وكالة «موديز» على تصنيفها لخمس بنوك مصرية على Caa1. بما في ذلك البنك الأهلي المصري وبنك مصر وبنك القاهرة وبنك التجاري الدولي، بالإضافة إلى تصنيفها لبنك الإسكندرية عند B٢ على الودائع طويلة الأجل، ولكنها عدلت نظرتها المستقبلية إلى



إيجابية من سلبية.

وجاء ذلك بعد قرار «موديز» بتأكيد تصنيف مصر عند Caa1 وتغيير نظرتها إلى إيجابية من سلبية. ويمكن تغيير النظرة إلى إيجابية المساهمة الكبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة للإمارات العربية المتحدة والتغير الملحوظ في السياسة الاقتصادية مع الخفض الكبير لقيمة العملة ورفع أسعار الفائدة.

وأشارت الوكالة إلى أن تغيير النظرة المستقبلية إلى الإيجابية من السلبية إزاء الودائع طويلة الأجل جاء عقب إجراء مماثل على التصنيف السبائي.

وأوضحت «موديز» أن هذه التطورات سببوا لها تأثير إيجابي على القطاع المصرفي، وفقا للتعرض لسببكون الارتفاع للبنوك، خاصة في شكل سندات الدين الحكومية، وتشير وكالة التصنيف الائتماني في الأوراق المالية بصحوا إلى ٦.٧ مرة من رأس المال التنظيمي للبنك الأهلي المصري، و٥.٥ مرة لبنك مصر، و٣.٢ مرة لبنك القاهرة، و٤.٤ مرة لبنك التجاري الدولي، و٣.٣ مرة لبنك إسكندرية، وفقا لأحدث البيانات المتاحة.

وترى «موديز» أن الأموال التي ضختها الإمارات العربية المتحدة مؤخرا كانت أساس التحول الاقتصادي للحوط في السياسة الاقتصادية. ففي السادس من مارس/ آذار، قام البنك المركزي المصري بتحرير سعر الصرف ليساوي قيمة العملة في السوق الموازي عند حوال ٥١ جنيها للدولار من ٢٠.٩ جنيه للدولار. كما رفع المركزي أسعار الفائدة بمقدار ٦٠٠ نقطة أساس إلى ٢٧.٢٪، ويمكن تأكيد تصنيفات البنوك المصرفية الخمسة عاملين متناقضين، فمن ناحية وأسارت وكالة التصنيف الائتماني إلى الأوضاع المالية المرنة للبنوك حتى الآن، بما في ذلك ملفات التمويل القائمة على الودائع، سيولة قوية بالعملة المحلية، ربحية مستقرة حيث حقق القطاع عائدًا على متوسط الأصول يبلغ حوالي ١.٢٪، كما أن نسبة كفاية رأس المال لا تزال أعلى من الحد الأدنى للمطلبات، فيما بلغت نسبة الغروض المتعثر ٣.٢٪ من إجمالي القروض.

وعبًا وافتتاحًا وتحركت أسرع حتى تضبط وضع القطاعات الحقيقية، وخصوصًا قطاعي الصناعة والأصناعات وتكنولوجيا المعلومات، إذ من المقرر أن تشهد انطلاقًا سريعة للاقتصاد المصري.

وأوضح أن التصنيف الائتماني هو مقياس لقدرة الدولة على سداد ديونها، ويتسم أولاً بالنظرة المستقبلية: (إيجابية، مستقرة أو سلبية) والتي تحدث الحاضر والواقع الاقتصادي القائم، وثانيًا للتصنيف: بتقديرات مختلفة وهي التي تحدد القدرة على السداد ، مؤكدا أن اتجاه مؤسسات التصنيف العالمية لتقييم الاقتصاد المصري للإيجابي، بداية الخير وتأكيدًا على قوة الاقتصاد المصري.

انعكاس جيد للتغيرات

بدوره أكد مصرفيون أن بداية التأثيرات الإيجابية للتدفقات النقدية من صفقة رأس الحكمة والأجزاء التي اتخذها البنك المركزي، خلال الأيام الماضية بدأت في ظهور نتائجها من خلال اتجاه مؤسسات التصنيف الائتماني العالمية، لتعديل نظرتها للاقتصاد المصري، وكانت نظرة وكالات عالمية لتصنيف مصر إلى إيجابية، يعد انعكاسا جيدا للتغيرات التي طرأت على الاقتصاد المصري مؤخرا، حيث أعلنت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني تعديل نظرتها المستقبلية لتصنيف مصر إلى «إيجابية» ، حيث أبت على التصنيف الائتماني لمصر عند «Caa1»، وأرجعت هذا إلى «الدعم الرسمي والثاني الكبير» والخطوات التي تم اتخاذها بشأن السياسة خلال الأيام الماضية.

كما قالت وكالة «ستاندرد أند بورز لويل» عن التصنيف الائتماني لمصر إنها متفائلة بتدفق الدعم المالي الاستثمارات الإماراتية بقيمة ٣.٥ مليار الأسيويين الماضيين الذي تضمن الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة ١.٢ مليار دولار لتطوير منطقة رأس الحكمة والموافقة من صندوق النقد الدولي على منح قرض بقيمة ٨ مليارات دولار.

وقال ترغوي كولبان، مدير التصنيف السبائية في وكالة «ستاندرد بورز» : «توقعنا اقتراب تعديل سعر الصرف وأن صندوق النقد الدولي سيضحي قدا في برنامج الحالي، وربما يوسعها، ما لم تتوقعه هو تدفق «قيمة اتفاق» رأس الحكمة بالكامل من شركة

ومن المقرر أن يتم التحديد القادم للتصنيفات ستاندرد أند بورز لمصر في ١٩ أبريل ، لكن كولبان قال إن المناقشات الداخلية مستمرة بعد صفقة الإمارات، موضحا أن ستاندرد أند بورز قد تغير التصنيف بنفسها من دون تغيير مسبق في توقعات.

وقالت الدكتورة سهير الدماطي الخبيرة المصرفية، إن تحسن نظرة الوكالات العالمية للتصنيف الائتماني كان متوقعا، سواء موديز التي عدلت نظرتها المستقبلية لتصنيف مصر إلى «إيجابية» ، و«ستاندرد بورز» التي أبدت نظرة متفائلة ومتوقعة تحسن تصنيف مصر في المرحلة القادمة في حال استمرت الاتجاهات الإيجابية للاقتصاد.

وأضاف أن قرارات البنك المركزي المصري جاءت مشروعة للمرحلة المقبلة، وكانت منتظرة منذ مدة ولكن العائق لتغييرها كان تغير هذه الدول لبدء تنفيذ خطة الإصلاحات، وفور توفرها كان تنفيذ هذه الخزمة التي ستوجه الاقتصاد المصري في مساره الصحيح.

وتوقع أن تنخفض أسعار الدولار الفترة الأولى، وأن تعود لمرحلة التوازن وأن تنتهي السوق السوداء تماما، مما يؤدي لوجود سعر صرف موحد، ويساعد على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ويضبط سعر السلع ويؤدي لتوفرها في الأسواق بعد فتح الاعتمادات مؤخرًا.

اسامة الشاوي

بحزمة مساعدات تبلغ ٧,٤ مليار يورو

الاتحاد الأوروبي يدخل علي خط الدعم الاقتصادي لمصر



رئيسة المفوضية الأوروبية في القاهرة مع رؤساء وزراء اليونان وإيطاليا وبلجيكا لوضع المسلمات النهائية على الاتفاق والإعلان عنه بعد شهر من المفاوضات

تنتظر مصر هذا الأسبوع أبناء اقتصادها سارة من جانب الاتحاد الأوروبي، حيث ذكرت صحيفة فايننشال تايمز، أن الاتحاد الأوروبي يعد حزمة مساعدات تتجهد في ٤,٧ مليار يورو (٨,٠ مليار دولار) لمصر تهدف إلى دعم اقتصادها. وقالت الصحيفة البريطانية إن الحزمة المخطط لها ستكون في شكل منح وقروض حتى نهاية عام ٢٠٢٧، وتضمن دعم قطاع الطاقة في مصر والساعدة في التعامل مع العدد المتزايد من اللاجئين السودانيين في البلاد، كما تتعهد بالساعدة في تحصين حدود مصر مع ليبيا، حيث يعبر اللاجئون البحر الأبيض المتوسط في طريقهم إلى أوروبا، وفقا لعدد من مسؤولي الاتحاد الأوروبي.

وذكرت فايننشال تايمز أن رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، ستنسجج إلى القاهرة اليوم الأحد ١٧ مارس مع رؤساء وزراء اليونان وإيطاليا وبلجيكا لوضع المسلمات النهائية على الاتفاق والإعلان عنه، بعد شهر من المفاوضات. وكانت قد افتتحت المفوضية باسم المفوضية الأوروبية أن فون دير لاين ستستقفي الرئيس عبدالفتاح السيسي، مشيرة إلى أن الزيارة "تأتي في إطار المحادثات لتعزيز الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر".

يذكر أن آخر زيارة لفون دير لاين إلى مصر كانت في نوفمبر الماضي لإطلاق على عمليات المساعدة الإنسانية إلى غزة بشكل مباشر، وتسليم الإمدادات الإنسانية من الاتحاد الأوروبي للمدنيين في غزة ومناقشة الأزمة مع القادة الإقليميين. وقال أحمد كجوك، نائب وزير المالية للسياسات المالية، في تصريحات سابقة لـ CNN الاقتصادية إنه من المتوقع أن يعلن الاتحاد الأوروبي عن حزمة مساندة مالية لمصر خلال الأشهر الحالي، فيما ذكر محمد معيط، وزير المالية المصري، في مقابلة مع الشرق بوليمية، أن حجم حزمة المساعدات المرتبة يتراوح بين خمسة وستة مليارات دولار.

وتوقع معيط أن يحفز الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي نمعا أجنبيا بإجمالي ٢٠ مليار دولار للاقتصاد من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والبنك المركزي، خلال الفترة المقبلة.

ما عن العلاقات التجارية
كان العام الماضي ٢٠٢٣، شهد تطور ملحوظا في العلاقات المصرية الأوروبية على المستوي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتي تستند إلى تاريخ طويل من العلاقات، حرصت القيادة السياسية في عهد الرئيس السيسي على تنمية وتعزيز أطر التعاون المشترك بين الجانبين في مختلف المجالات وعلى مختلف المستويات، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي يعد أحد الداعمين الرئيسيين لمصر إقليميا ودوليا.

وكان هناك حرص متبادل من جانب الاتحاد الأوروبي على تطوير تقديرها للمكانة مصر كونها ركيزة للاستقرار في الشرق الأوسط وإفريقيا، فضلا عن الانطلاقة الكبيرة التي تشهدها البلاد والتنمية التي تنامي كل يوم على أرضها وتقف المشروعات العملاقة عليها شاهدا.

وشهدت العلاقات المصرية الأوروبية دفعة قوية على مدار ٢٠٢٣، سواء على المستوى الثنائي من خلال زيارات رئيس الجمهورية لعدد من دول التعاون الأوروبية، أو متعددة الأطراف من بينها آلية التعاون الثلاثي مع اليونان وقبرص، أو تطوير العلاقات إلى مستوى الشراكة مع دول فيشجراد.

واتسم نسق العلاقات المصرية الأوروبية خلال السنوات الأخيرة بالاستمرارية في وثيره العالي من الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى بين الجانبين، سواء في إطار العلاقات الثنائية مع الدول الأوروبية، أو مع الاتحاد الأوروبي، وذلك في ضوء العلاقات المتنامية بين مصر والاتحاد الأوروبي، بالإضافة لكون الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري واستثماري لمصر، حيث تطرقت تلك اللقاءات إلى ملفات تعزيز العلاقات الثنائية، والتنسيق والتشاور بين العديد من القضايا الإقليمية والدولية.

علاقات قوية أكد عليها الرئيس السيسي في العديد من اللقاءات مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي، حيث أعرب خلال لقاء السيسي مع رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين - عن الهاش قيمة التعاون في سيمتير الماضي بالهند - عن التطلع لتعزيز التعاون مع الاتحاد الأوروبي استنادا إلى مبادئ الاستفادة المتبادلة والمصلحة المشتركة، وذلك كركيزة للتكامل والاستقرار الإقليمي، وابتاعاره شريكا مهما في عملية التحديت التي تشهدها مختلف

بحزمة مساعدات تبلغ ٧,٤ مليار يورو

الراهن، بخاصة أن مصر تعد ركيزة للاستقرار في الشرق الأوسط ويوابة إفريقيا، وهو ما أكد عليه الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية الاتحاد الأوروبي - في تصريحات سابقة نقلتها وكالة أنباء الشرق الأوسط - حيث وصف الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي بأنها "أحد أهميته استراتيجية بالنسبة لأوروبا".

مصر "الجار الوثيق للاتحاد الأوروبي" كما وصفها سفير الاتحاد الأوروبي بالقاهرة كريستيان برجر الذي أكد أن مصر والاتحاد يتعاونان بشكل وثيق من أجل مواجهة التحديات المشتركة، كما يتراسان حاليا المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

وكتشف السفير برجر عن أن عام ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ شهد طفرة كبيرة فيما يخص الصادرات المصرية إلى أوروبا مقارنة بعام ٢٠٢١ وذلك بفضل الصادرات المصرية من الغاز إلى عدد من الدول الأوروبية، واصفا مصر بأنها شريك اقتصادي رئيسي للاتحاد الأوروبي في منطقة البحر المتوسط، وأكد أن التنمية الاقتصادية المستدامة لمصر أمر بالغ الأهمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

وفي تصريحات مؤخرا، أكد نيكولاس زاميس، رئيس قسم الشؤون الاقتصادية والتجارية سفارة الاتحاد الأوروبي في مصر أن الاتحاد الأوروبي يعمل مع مصر باستمرار على تحسين العلاقات التجارية والاستثمارية من أجل تعزيز التنمية والنمو بما يحقق المنفعة المتبادلة، في المقابل تبذل الدولة جهودا كثيرة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية، وتذليل التحديات أمام المستثمر الأجنبي.

وقدم زاميس خلال الجلسة النقاشية التي نظمتها غرفة التجارة السويسرية في مصر، لعدد من قادة الصناعة مناقشة العلاقات التجارية والاستثمارية بين الاتحاد الأوروبي ومصر، رؤية شاملة وثاقبة حول حجم المشروعات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ومصر، وديناميكيات التصارة، بالإضافة إلى تحليل اتجاهات الاستيراد والتصدير لعامي ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣، كما سلط الضوء على مختلف التحديات والإجازات والاعتبارات المتعلقة بمعضلة صرف العملات الأجنبية وبرنامج صندوق النقد الدولي، وثيقة سياسات مالية

والاقتصادية. أكد رئيس الغرفة التجارية السويسرية في مصر أهمية العلاقات الاقتصادية والتجارية التي تجمع مصر والاتحاد الأوروبي، لفتا إلى ضرورة التركيز على نشاط العديد من الشركات الأوروبية في مصر في قطاعات متنوعة، وتطلعهم لنسخ المزيد من الاستثمارات إلى مصر، معربا عن خيبة للتعاون الوثيق والعلاقات الوطيدة بين مصر والاتحاد الأوروبي.

وسلط أمير القى، الرئيس العام لشركة كوفي اند نايجل، العالقة للنقل والخدمات اللوجستية، الضوء على الاستثمارات الحيوية التي تشهدها شركة Kuehne+Nagel، استجابة للاضطراريات الأربعة وتطورات الأوضاع الراهنة في منطقة الشرق الاحمر التي تعد مزاياها محرك التجارة العالمية، وتأييدها المباشر إلى قناة السويس التي تمثل شريانها مهما للاقتصاد المصري مع التركيز على الحلول الحالية والمتاحة.

دعم زفاف جماعي ٢٥٠ فساءه يتيمة بمحافظة جنوب سيناء.

رعاية معرض ثرائث - تحت رعاية وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة التجارة الصناعية شارك المصرف المتحد في معرض ثرائث وقام من خلال جناحه بالمعرض بعرض المنتجات البديوية وورش عمل تاهيلية للمرأة السيناوية -

في هامش معرض ثرائث قام المصرف المتحد بتنظيم مسابقة لتتبع التنمية المستدامة المرأة السيناوية وتأهيلها لمعرفة كيفية التسويق للمنتجات البديوية واستخدام التقنية الرقمية في البيع والشراء.

مستشفى بهية - قام المصرف المتحد بتقديم الدعم لـ ٢٦ سيدة مصابة بسرطان الثدي شاملة العمليات الجراحية وعلاج ما بعد الجراحة سواء العلاج الكيماوي أو الاشعاعي، كذلك شراء أجهزة لسنتشفي بهية الشيخ زايد.

كذلك تم مؤخرا توقيع بروتوكول تعاون مشترك بين المصرف المتحد ومستشفى بهية لضمان استمرارية الدعم والساندة المجتمعية المقدمة من المصرف المتحد لمؤسسة بهية.

المؤسسة المصرية لمكافحة سرطان الثدي - من خلال تقديم الدعم لعلاج ١٥ حالة مصابة.

رعاية مؤسسة النداء والمبادرة المصرية للتنمية المتكاملة لتكثيف نحو ٢٦ الف سيدة بـ١١٩ قرية بصعيد مصر- من خلال اطلاق العلامة التجارية المصرية للتربية الغذائية والزراعية والرفيعة والتنمية الغذائية أو المشغولات البديوية التي تشتهر بها منطقة سانت كاترين ومنها: استخراج العسل الجبلي وصناعة الطبيعية وزراعة اللوز وصناعة الصابون والمشغولات البديوية السيناوية.

فقد قام المصرف المتحد باقامة مشروع الصور الزراعية وعقد مسابقات تحفيزية بين اصحاب هذه الصنوبر لتحفيزهم في العمل وزيادة الانتاجية وتحسين جودة المنتج مثل: مسابقة أفضل منتج للمشغولات البديوية - أفضل مزرعة لشجار مشرفة - أفضل فصل لإنتاج العسل - أفضل نباتات طبية وطعريه - أفضل مزرعة تسمية ريفية - أفضل صورة

اسرة بمدينة سانت كاترين - تحت شعار تجليات توارثها الاجيال، وذلك بالتعاون مع محافظ جنوب سيناء، اللواء / خالد فودة سانت كاترين، يهدف المشروع الي تعزيز زيادة الاعمال وتحسين القدرة التنافسية والانتاجية لمشروعات اهالي المدينة سواء التنمية الزراعية والرفيعة والتنمية الغذائية أو المشغولات البديوية التي تشتهر بها منطقة سانت كاترين هناك: المبادرات الاجتماعية للمصرف المتحد: هذا وقد كان لتدشين بصني "لكي" المصرف عام ٢٠٢٢ اثر كبير في دعم قسوات الاتصال للمرأة المصرية ثقافيا واجتماعيا ومهنيا. وذلك من خلال عقد العديد من الانشطة والندوات الثقافية التي تدعم رسالة المتعدد الاساسية وهي الاستثمار في الطاقات البشرية النسائية كحفز للاكتار وتكثيف المشغولات البديوية - أفضل منتج للتاجيع - أفضل مشرفة - أفضل نباتات طبية وطعريه - أفضل مزرعة تسمية ريفية - أفضل صورة

معرض "سيناوي" بقرم الشيخ للبرف البديوية - على مدار ٢٠٢٢ على هامش احتفالية مسابقة القران الكريم السنوية اقام المصرف

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة..

المصرف المتحد: تنفيذ ١٩ مبادرة لتمكين المرأة المصرية اقتصادياً واجتماعياً وصحياً ومالياً أكثر من ٣١ ألف سيدة



أشرف القاضي : تمكين المرأة وتدعيم دورها المجتمعي احد محاور استراتيجية المصرف المتحد الهـ

مندى «لكي» يعمل على ترسيخ الهوية المصرية وتعميق الثقافة المجتمعية.

والبنكية لدعم ريادة الاعمال والشركات الناشئة لنحو ٢٥٪ من المشروعات ضمن مبادرة رواد المشر والمهم المتكثيف المصرفي، وذلك من خلال ٣ مراكز رواد النيل بقرع المصرف المتحد بمحافظة القاهرة ومحافظه الدقهلية ومحافظه المنيا. تمكين ٣٥٠ سيدات قرية نجع الجسور ضمن مبادرة حياة كريمة لتنمية وتطوير الريف المصري كريمة لتتمتع بفرص التنمية المستدامة لسيدات مصر بعوائد متميزة ومميزت ضخمه.

بالإضافة الي باقة من الحلول البنكية الرقمية المتميزة تحت مسمى "بنك علي الخط" والتي تعمل على مدار الساعة ٧ ايام في الاسبوع ويضم الموبيل البنكي والانترنت البنكي وايضا المحفظة الرقمية وماكينات صراف آلي بهدف توفير وقت وجهد العميل.

الحول بنكية لتوسيع قاعدة الشمول المالي - شملت تقديم حزمة من الخدمات البنكية التي تحفز غير العميل على التعامل بقوة مع الجهاز المصرفي اسفرت عن ضم ١٠٧٥ سيدة في عدد من محافظات الجمهورية ليصبحوا مؤهلين للحصول على الخدمات المالية كما تم اصدار حساب الشمول المالي والذي يسمح بفتح حسابات شخصية للشباب من سن ١٦ عام بانفسهم. كذلك السناح لأصحاب النشاط الاقتصادي من السيدات والرجال بالانضمام للقطاع الرسمي عن طريق فتح حسابات بنكية بانسب والسرع الاجراءات. كما يقوم المصرف المتحد بنشر الثقافة المالية خاصة بين المجتمعات السكانية بعدد من محافظات الجمهورية. وايضا بين طلاب الجامعات الحكومية والخاصة والاهلية الموجودة هناك الأمر الذي يحقق اهداف الدولة والبنك المركزي المصري في توسيع قاعدة الشمول المالي وتحسين مستوى

التنمية المجتمعية من أجل التشغيل لـ ٣٥٠٠٠

مناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، أعلن أشرف القاضي - الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب المصرف المتحد - عن تنفيذ ١٩ مبادرة لتمكين اكثر من ٣١ الف سيدة مصرية اقتصاديا واجتماعيا وصحيا وثقافيا. وذلك في ضوء استراتيجية المصرف المتحد نحو التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المصرية بمختلف محافظات مصر خاصة محافظات الثلث الذهبي.

وأوضح القاضي أن استراتيجية المصرف المتحد لتمكين المرأة المصرية تستند على ٤ محاور رئيسية وهم:

تعزيز ثقافة القيادة النسائية المؤسسية وإبراز دور المرأة المشر والمهم لتنظيم واتاحة ودمج الابداع الفكري. اطلاق وتنفيذ العديد من برامج ومبادرات التنمية المستدامة لتدريب واعداد المرأة وتأهيلها لسوق العمل والانتاج. فضلا عن تاصيل بنكية ربط محركات التعليم والتدريب المهني بمشكلات سوق العمل. تحفيز الكفاءات الاقتصادية على التواصل بهدف مد قدرات التواصل المستمر وتبادل الخبرات وتعزيز انجازات المرأة المصرية على مختلف المستويات.

التكثيف الاقتصادي والاجتماعي للمرأة من خلال تنمية مهاراتهم الانتاجية وتعليم الفرص التنموية والاستشارات الفنية والخدمات التقنية المقدمة لهم من المصرف المتحد.

وأشار القاضي الي جهود المصرف المتحد في مجال تمكين المرأة والتي اسفرت عن ١٩ مبادرات استفاد منها ٣٠ الف سيدة على مستوى الجمهورية وهم:

أولا - مبادرات التمكين الاقتصادي - حيث يقدم المصرف المتحد حزمة من الحلول البنكية لنمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، تشمل الحلول التمويلية وفقا لشروط مبادرة البنك المركزي المصري، كذلك الحلول التمويلية المدعمة بالخدمات الرقمية مثل: التمويل متناهي الصغر السريع من خلال المحفظة الرقمية وماكينات السداد عبر المحفظة. وذلك بهدف التمكين الاقتصادي للمرأة والقضاء على العيبد من المشاكل الاجتماعية منها: البطالة والجرمة والفساد. إلخ. فضلا عن دورها الفعال في دعم الاقتصاد الموازي بالبرسمي وتحسين حياة المواطن وتحقيق الشمول المالي، وكانت تتجسد جهود المصرف المتحد تمويل ٢٥٠ مشروع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بجميع أنحاء الجمهورية والمناهية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بالمصرف المتحد.

تقديم حزمة من الاستثمارات الفنية

البنك الأهلي المصري يوقع بروتوكول تعاون مع وزارة الشباب والرياضة لتعزيز الشمول الرقمي والمالي داخل مراكز الشباب



شهد الدكتور أشرف صبحي وزير الشباب والرياضة وهشام كعاشه رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري مراسم توقيع بروتوكول تعاون بين وحدة الشمول الرقمي والمالي بوزارة الشباب والرياضة والبنك الأهلي المصري والذي يتم برعاية البنك المركزي المصري من خلال إطلاق الحملة الوطنية لتوعية الشباب والفتيات بالشمول المالي، وتبني مبادرة شباب رقمي.

حضر التوقيع الذي تم بقرع الوزارة بالحي الحكومي بالمعاسمة الإدارية الجديدة شريف لفسان وكيل محافظ البنك المركزي لقطاع الشمول المالي، وأحمد عفيفي رئيس الإدارة المركزية لنظم المعلومات والتحول الرقمي، ورئيس الوزارة، وأليف من قيادات الوزارة والبنك. قام بتوقيع البروتوكول من جانب وزارة الشباب والرياضة اللواء / إيهاب بشير الوكيل النائب للوزارة، ويحضر ابو الفتوح نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري.

وقدم الدكتور أشرف صبحي مدير إدارة البنك الأهلي المصري في الاجتماع المصري بما ساعد على الامامج في القطاع المصرفي والعمل على جذب كافة شرائح المجتمع مع التركيز على فئات الشباب ورواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع المشروعات الناشئة من خلال توفير الخدمات المالية وغير المالية وتمتت التجزئة المصرفية.

كما صرح شريف لفسان، بأن توقيع البروتوكول يأتي استكمالاً لأوجه التعاون بين البنك المركزي المصري ووزارة الشباب والرياضة، والدور الذي يقوم به البنك الأهلي المصري لدمج أهداف الشمول المالي والوصول لكافة فئات المجتمع، بما يساهم في تنمية فكر الاستثمار لدى الشباب مشيراً إلى إصدار العديد من التعليمات لتسهيل استفاد الشباب من خدماتهم الحسابات اعتباراً من عمر ١٦ سنة فأكبر، تعليمات الإجراءات المبسطة للأفراد والنشاط الاقتصادي والتي تساهم بفتح حسابات بموج بطاقة الرقم القومي فقط وغيرها من الخطوات التي يتخذها البنك المركزي لهئية البيئة المناسبة للتيسير على الفئات المستهدفة للحصول على الخدمات المالية خاصة لذوي الهمم، والتي تضمنت على الكثير من الاجراءات التي اتخذتها الوزارة لتسهيل الشمول الرقمي، من تطوير منتجات والبنية التحتية لتيسير تعاملاتهم، وتوفير خدمات مختلفة تلبي احتياجاتهم.

وقال لفسان، إن الجهود المبذولة خلال الفترة الماضية قد مكنت من ارفعا معدلات الشمول المالي المصري ووزارة الشباب والرياضة - لتنفيذ مبادرة لتمكين الشباب تحت مسمى "شباب رقمي"، من مشاركة ركبهم في كل نواحي الحياة وتأهيلهم لسوق العمل.

وأضاف هشام كعاشه، أن البروتوكول يتضمن تنظيم التعاون بين البنك الأهلي المصري والبنك المركزي المصري ووزارة الشباب والرياضة - لتنفيذ مبادرة لتمكين الشباب تحت مسمى "شباب رقمي"، من مشاركة ركبهم في كل نواحي الحياة وتأهيلهم لسوق العمل.

وأضاف هشام كعاشه، أن البروتوكول يتضمن تنظيم التعاون بين البنك الأهلي المصري والبنك المركزي المصري ووزارة الشباب والرياضة - لتنفيذ مبادرة لتمكين الشباب تحت مسمى "شباب رقمي"، من مشاركة ركبهم في كل نواحي الحياة وتأهيلهم لسوق العمل.

وأضاف هشام كعاشه، أن البروتوكول يتضمن تنظيم التعاون بين البنك الأهلي المصري والبنك المركزي المصري ووزارة الشباب والرياضة - لتنفيذ مبادرة لتمكين الشباب تحت مسمى "شباب رقمي"، من مشاركة ركبهم في كل نواحي الحياة وتأهيلهم لسوق العمل.

وأضاف هشام كعاشه، أن البروتوكول يتضمن تنظيم التعاون بين البنك الأهلي المصري والبنك المركزي المصري ووزارة الشباب والرياضة - لتنفيذ مبادرة لتمكين الشباب تحت مسمى "شباب رقمي"، من مشاركة ركبهم في كل نواحي الحياة وتأهيلهم لسوق العمل.

وأضاف هشام كعاشه، أن البروتوكول يتضمن تنظيم التعاون بين البنك الأهلي المصري والبنك المركزي المصري ووزارة الشباب والرياضة - لتنفيذ مبادرة لتمكين الشباب تحت مسمى "شباب رقمي"، من مشاركة ركبهم في كل نواحي الحياة وتأهيلهم لسوق العمل.

وأضاف هشام كعاشه، أن البروتوكول يتضمن تنظيم التعاون بين البنك الأهلي المصري والبنك المركزي المصري ووزارة الشباب والرياضة - لتنفيذ مبادرة لتمكين الشباب تحت مسمى "شباب رقمي"، من مشاركة ركبهم في كل نواحي الحياة وتأهيلهم لسوق العمل.

وأضاف هشام كعاشه، أن البروتوكول يتضمن تنظيم التعاون بين البنك الأهلي المصري والبنك المركزي المصري ووزارة الشباب والرياضة - لتنفيذ مبادرة لتمكين الشباب تحت مسمى "شباب رقمي"، من مشاركة ركبهم في كل نواحي الحياة وتأهيلهم لسوق العمل.

وأضاف هشام كعاشه، أن البروتوكول يتضمن تنظيم التعاون بين البنك الأهلي المصري والبنك المركزي المصري ووزارة الشباب والرياضة - لتنفيذ مبادرة لتمكين الشباب تحت مسمى "شباب رقمي"، من مشاركة ركبهم في كل نواحي الحياة وتأهيلهم لسوق العمل.

وأضاف هشام كعاشه، أن البروتوكول يتضمن تنظيم التعاون بين البنك الأهلي المصري والبنك المركزي المصري ووزارة الشباب والرياضة - لتنفيذ مبادرة لتمكين الشباب تحت مسمى "شباب رقمي"، من مشاركة ركبهم في كل نواحي الحياة وتأهيلهم لسوق العمل.

وأضاف هشام كعاشه، أن البروتوكول يتضمن تنظيم التعاون بين البنك الأهلي المصري والبنك المركزي المصري ووزارة الشباب والرياضة - لتنفيذ مبادرة لتمكين الشباب تحت مسمى "شباب رقمي"، من مشاركة ركبهم في كل نواحي الحياة وتأهيلهم لسوق العمل.

وأضاف هشام كعاشه، أن البروتوكول يتضمن تنظيم التعاون بين البنك الأهلي المصري والبنك المركزي المصري ووزارة الشباب والرياضة - لتنفيذ مبادرة لتمكين الشباب تحت مسمى "شباب رقمي"، من مشاركة ركبهم في كل نواحي الحياة وتأهيلهم لسوق العمل.

بدعم رئاسي وقرارات «المركزي»

الحكومة تعيد صياغة دور شركات قطاع الأعمال العام في الاقتصاد المصري

في إطار الاهتمام الرئاسي بتطوير أداء قطاع الأعمال العام، أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي توجيهات بالاستمرار في تنفيذ خطة تسيير الأداء الخاصة بالشركات والمصانع التابعة لقطاع الأعمال العام، ومواصلة برامج التدريب ورفع كفاءة الموارد البشرية، وتطوير السياسات التسويقية للشركات للنهوض بحجم المبيعات المحلية وتعزيز الصادرات، إلى جانب التركيز على المشاركة مع القطاع الخاص، بما يعزز جهود التقدم والتنمية في مصر.

وعقد الرئيس السيسي اجتماعاً مع الدكتور مهندي مديوني، رئيس مجلس الوزراء، والمهندس محمود عصمت، وزير قطاع الأعمال العام، أطلع خلاله على جهود الحكومة لتنفيذ خطة تسيير الأداء الاجتماعي التي تم اتخاذها مؤخراً لدعم العاملين بالقطاع العام، فضلاً عن ذلك في ضوء توجيهات اللجنة التي أقرها البرلمان، بهدف التخفيف عن كاهل المواطنين، والسعي لاحتواء آثار التحديات الاقتصادية والتقليل من حدة تأثيراتها.

كما أطلع الرئيس على جهود الحكومة لضمان سرعة الانتهاء من المشروعات الجديدة التي يجري تنفيذها في عدد من القطاعات، منها الدوائية والسياحية والغزل والنسيج والتشييد والصناعات الكيماوية والسيارات الكهربائية، بما يسهم في تلبية احتياجات القطاع المحلي ورفع معدلات التصدير، في إطار توجيه الدولة لدعم الصناعة الوطنية وزيادة الاعتماد على المنتج المحلي.

ويجسد المتحدث الرسمي للرئاسة -الاستثمار أحمد فهمي-، تناول الاجتماع الموقف الحالي للمشروعات في مختلف مراحلها التنفيذية، ومدى توافق مستلزمات الإنتاج، وكذلك موقف مشروعات الشركة مع القطاع الخاص، وجهود الترويج للفرص الاستثمارية في مختلف الأنشطة والقطاعات.

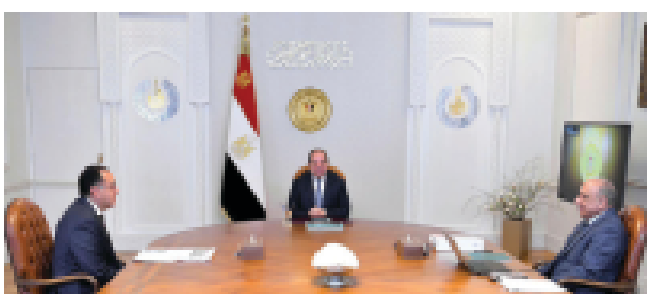
إيجاد الصانع القومية
وتشهد العديد من شركات قطاع الأعمال العام نشاطاً واضحاً خلال الفترة الأخيرة لإنتاج، وكذلك تنفيذ مشروعات الشركة للقطاعات والغزل والنسيج والملاصق، إحدى شركات وزارة قطاع الأعمال العام على وجه الخصوص، وبعض المصانع القومية التي تم تصنيعها وتطويرها خلال عملية التطوير التي يتم تنفيذها وبراسات من مكتب الاستشارات الأمريكي ومع المكتب نفسه الذي كانت له تجارب فاشلة في شركات أخرى، أدت إلى توقف تلك الشركات.

ووجه الدكتور أحمد شاذلي العضو المنتدب ورئيس التنفيذي للقطاعية مجموعة من توجيهات القطاعية، خاصة في ضوء حالة الجودة العالية، وهي كانت مصانع متوقفة ولم يتم بيع مآكينها خردة أو تقيلاً لصانع محلي، وبالتالي بدأ الخبراء بالفعل في تشغيل بعض من تلك المصانع وإنتاج غزل عالية الجودة رغم عدم طراز تلك المآكينات الإنجليزية الصنع قبل جودها عالمياً.

ويجسد خبراء فإن عملية تصنيعية شركات قطاع الغزل والنسيج ساهبت في التسرع حيث أن مصانع مثل سنيا للأصواف والتشييد بالأسكندرية كانت تمتلك خطوط إنتاج عالية الجودة وقد تم تصدير منها 14 دولة منها الولايات المتحدة الأمريكية وبنات الأردن، ميانمار خاوية، وأيضاً الحال ينطبق على مصانع مصر للغزل والنسيج بكونها أغرب مصنع القطاع التي تم تصنيعها.

أضف مصنع الخبراء أن العيب الوحيد في تلك المصانع إنما كانت تفتقر خسائر وكانت جودة بعضها لا تتطابق لجودة العالمية، وكانت التكلفة مرتفعة، وبالتالي تم وقفها وتصديرها والتخلص من المآكينات، مما يستدعي فتح ملف التخلص من المآكينات ومنها مآكينات تم نقلها لسول أخرى وتم تشغيلها هناك في مصانع.

وأوضح أن توقف العديد من الشركات أدى إلى وقف تزيين الخسائر المتلاحقة للقطاع وخفض



توجيهات رئاسية بالاستمرار في تنفيذ خطة تحسين الأداء بالشركات والمصانع التابعة لقطاع الأعمال العام، وتطوير السياسات التسويقية للشركات للنهوض بحجم المبيعات المحلية وتعزيز الصادرات و التركيز على المشاركة مع القطاع الخاص

الكثيف، ولكنها أدت إلى فقدان عملاء في خارج البلاد كانوا من كبار مستوردي المنسوجات المصرية لا سيما بعدما تأخر مشروع التطوير الذي كان من المقرر إنطلاقه عام ٢٠١٨، وارتفعت تكاليفه إلى ٢٣ مليار جنيه بخلاف مستحقات الفروض.

قطاع الأدوية
وفي قطاع الأدوية، تواصل الشركة القابضة للأدوية والمستلزمات الطبية، خطتها على المدى القريب، والتوسط لتصنيع الخامات

بعد ذلك مع تحقيق متطلبات التصنيع الجيد؛ وزيادة الصادرات خاصة أن صادرات الشركة من المستوى على الرغم من امتلاكها لشركات تابعة كبيرة وعريقة وذات اسم كبير في عالم الدواء، ليس فقط في مصر بل في الدول العربية وفي أفريقيا.

ولقد عماد حمدي، الأمين العام للاتحاد العربي للقطر والنماذج والكيماويات، رئيس لجنة الحريات القومية بمنظمة العمل العربية لقطاع صناعة الدواء، في مصر التي تمتلك سوقاً دواء الأكر في المنطقة يجانب اهتمام القيادة السياسية بتطوير صناعة الخامات الدوائية وتحسين الصادرات، مشيراً إلى أن مصر تمتلك شركات دواء عامة و قطاع أعمال عام وخاصة لها خبرات كبرى في مجال الأدوية، وبالتالي من المهم أن تتبنى مكانتها المناسبة في تلك الصناعة إنتاجاً وتصديراً ولا سيما في ظل توجهات واضحة للحكومة من الرئيس عبد الفتاح السيسي لتحقيق انطلاقة كبرى في تلك الصناعة.

وأكد حمدي، ضرورة تضامير كل الجهود لإحداث نقلة كبرى بشركات الأدوية وتحقيق صادرات في المرحلة الأولى لا تقل عن ٥٠٠ مليون دولار، بجانب سرعة الانتهاء من تنفيذ مشروع متطلبات التصنيع الجيد حتى تستعيد الشركات حصتها السوقية في أفريقيا والدول العربية وهي لا شك يمكنها قيادة تلك الصناعة وتوطينها دون الاعتماد بشكل كبير على الاستيراد.

من جانبه تابع الدكتور محمود عصمت وزير قطاع الأعمال العام، الموقف التنفيذي للقطاع الطوبخة لتطوير شركات إنتاج الدواء، والعمل على الحد من الاعتماد على التكنولوجيات المستخدمة في هذا القطاع الحيوي وتوطينها لتحقيق قدر من من الاكتفاء الذاتي، والوقت، واحتياجات السوق المحلية ومتطلبات التصدير، وضرورة التوافق مع متطلبات ممارسات التصنيع الجيد «GMP» فيما يخص كل منتجات الشركة للوصول إلى المنافسة في الأسواق الخارجية.

أكد عصمت في تصريحات له، أن هناك اهتماماً كبيراً بقطاع الصناعات الدوائية نظراً لأهميته الاستراتيجية وما يتميز به من فرص استثمارية واسعة انطلاقاً من حجم الأصول وعدد الشركات والتنوع في المنتجات والخبرات المتراكمة لدى العاملين، الأمر الذي انعكس في اتخاذ ما يلزم من

نشاط خلال نفس العام وحققت ٨٤٢ مليون جنيه أرباح، كما أظهرت المؤشرات المالية أن مجلة تعاقبات الشركات التابعة خلال نفس العام بلغ نحو ٤٢.٤ مليار جنيه، ومؤخر ناقشت الجمعية العامة للشركة القابضة، البرزانية ومؤشراتها بما فيها التحديات التي تواجه تلك الشركات، ولعل من أهمها وأخطرها وجود ١٢٢ مشروع متفرع تتبع الشركات التابعة، وحتاجاً لنحو ١٢ مليار جنيه للتسيير والرقم قابل للزيادة، علاوة على وجود فجوة تمويلية تتراوح من ٢ إلى ٢ مليار جنيه مطروحة خلال فترة السعة أشهر القادمة.

وفي سبيل مساعدة شركاتها التابعة تواصل الشركة القابضة للتشييد والتعمير، دعم شركاتها التابعة لتحقيق مستحقاتها لدى جهات الإسناد الحكومية، مع المساعدة في حل المشاكل بين الشركات والجهات المعنية مثل تشييد لجان لغرض التساكنات المالية مع وزارتي المالية والأوقاف، بجانب المعاونة في الموضوعات الخاصة بالأراضي، وعلى رأسها إزالة التعديات وأيضاً التسجيل في القطاع الخاص للمشاركة في المشروعات الاستثمارية للشركات، مثل مشروعات شركة البصرة للإسكان في المقطع باستثمارات ١٠٠ مليار جنيه، وكذلك تطوير المنطقة الصناعية الجديدة بمرسى مطرية، وما يحقق العوائد المالية ووزارة قطاع الأعمال العامة، لتسيير الدوائية المستحقة لصحة الشرائب المصرية طرف بعض الشركات التابعة والخاضعة لوزارة قطاع الأعمال العام.

قرارات المركزي
ويجسد خبراء، واقتصاديين، فقد أعادت قرارات البنك المركزي الأخيرة الحياة لشركات قطاع الأعمال العام، وأسماها الشركات التي تحتاج إلى شراء مادة خام من الخارج، لاستكمال التصنيع وبالتالي تصديرها أو توفيرها للسوق المحلي.

وخلال الفترة الماضية عانت شركات قطاع الأعمال العام خاصة القطاع الصناعي مثلها مثل باقي الشركات القطاع الخاص في تدوير العملة الصعبة، وكان البعض يلجأ للأموال الأجنبية، ومراجعة أثر تشجيع المشروعات الأجنبي والتحديث ورفع الكفاءة وصولاً لتحقيق المستهدفات والنتائج المرجوة، فضلاً عن أهمية التطوير والنهوض بالقطاعات التابعة للقطاع، وفيما يتعلق بخطة توطين الصادرات تقيع مذكرة تفاهم ثلاثية بين الشركة القابضة للأدوية التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام وشركة فارماسيوبيوتكال إيجيبتيان أسوسيشن Pharmaceutical Egyptian Association وشركة Syschem الهندية، وذلك بشأن مشروع تصنيع المعالجات الفلور البلاستيك والحامات الدوائية الهيدية، الذي إنشأه في مصر.

ويهدف المشروع إلى توطين صناعة المواد الدوائية العالية والمنتجات الفلور القوية لإنتاج هذه المواد محلياً في مصر من خلال شركة مشتركة بين الأطراف الثلاثة، وذلك بعد الانتهاء من دراسة الجدوى المقرر إنجازها خلال شهرين.

قطاع البناء
وفي قطاع البناء والتعمير، حققت الشركات التابعة للشركة القابضة للتشييد والتعمير، ولأسيما بعد تحرير سعر الصرف وزيادة توافر منتجات الشركات المنافسة في مختلف دول العالم وذلك في إطار استراتيجية الدولة المصرية لتحقيق ١٤٥ مليار دولار صادرات سنوية خلال الفترة المقبلة.

محمد مجي الدين

«التأجير التمويلي» يحذر من تأثيرات سلبية لقرار البنك المركزي بشأن «ضوابط التمويل»



الاتحاد يوجه مذكرة للرقابة المالية «.. ويؤكد: تشديد ضوابط منح التمويل لشركات التأجير التمويلي جاء مفاجئاً وصادماً لنشاط التأجير التمويلي

أكد الاتحاد المصري للتأجير التمويلي أن قرار البنك المركزي الأخير بتشديد ضوابط منح التمويل لشركات التأجير التمويلي جاء مفاجئاً، وصادماً لنشاط التأجير التمويلي وله آثار سلبية قد تؤدي حتماً إلى تدهور هذا النشاط التمويلي الهام.

وقال الاتحاد، في مذكرة وجهها إلى هيئة الرقابة المالية إن الزام البنوك بتمويل نشاط التأجير التمويلي في حدود نسبة لا تتعدى 7٪ من محفظة التسهيلات الائتمانية والفروض للبيك شركة واحدة، وأوضاع الاتحاد أن دور التأجير التمويلي هو دور ممول للقطاع المصرفي وليس منافساً له في تمويل الدورات الاقتصادية ورفع الإنتاج القومي، لافتاً إلى أن تصنيف الخفاق على شركات التأجير التمويلي سيؤدي إلى التوقف عن تمويل العملاء، وعن جميع العمليات المبنية على سندات في ظل الموافقة الائتمانية، وبالتالي سوف يؤدي هذا إلى تعثر هؤلاء العملاء لعدم استكمال مشروعاتهم.

وتابع أن ذلك يأتي بالإضافة إلى عدم قدرة شركات التأجير التمويلي على القيام بعمليات توريح لجزء من المحافظ، حيث أصبحت عمليات التوريح أيضاً من ضمن محفظة الفروض والتسهيلات البنكية التي تم فرض نسب تمويل عليها، وبالتالي غير المنطقي أن يحصل العميل بعد هذا القرار على تمويل أضعاف التمويل المحدث لشركات التأجير التمويلي لتمويل كافة عملائها.

وائل خطاب

أعلنت مجموعة حسن علام العقارية (HAP)، الاستحواذ على أرض بمساحة ٢٧٩ فداناً في المستقبل سيتي بالشراكة مع شركة مديار للاستثمار والتنمية العمرانية، لتنفيذ مشروع متعدد الاستخدامات باستثمارات ٣٥ مليار جنيه.

وقال محمد علام، الرئيس التنفيذي لشركة حسن علام العقارية، في بيان

٥٣٥ مليون دولار استثمارات أعمال تنمية وتشغيل حقل ظهر عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥

كشفت وزارة البترول عن خطط تطوير العمل بحقل ظهر خلال الفترة المقبلة، لواصلتها النجاح الذي حققه في تغذية جانب كبير من احتياجات الغاز الطبيعي للسوق المحلية، كما أنه ساهم في تحويل مصر من مستورد للغاز الطبيعي إلى مصدر لسوق العالم لأحد أهم عناصر الطاقة العالمية، والذي بات عليه طلباً متزايداً عالمياً في ظل الاتجاه إلى الاقتصاد الأخضر والاعتماد على الطاقات الجديدة والمتجددة من أجل الحفاظ على البيئة.

وتشمل خطة تطوير حقل ظهر حفار وإكمال

التخطيط: تخصيص استثمارات ٨٣,٣ مليار جنيهه لقطاع الاتصالات بخطة ٢٠٢٤-٢٠٢٢



قالت مالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إن الخطة تولى اهتماماً كبيراً بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لما كسبه من حياوية وديناميكية النمو والقدرة على توكأة التغيرات الفنية الحديثة، حيث تم تخصيص استثمارات قدرها ٨٣.٣ مليار جنيه في خطة عام ٢٠٢٤/٢٢، للقطاع، مقابل ٥٦ مليار جنيه استثمارات متوقعة بنهاية عام ٢٠٢٣/٢٢، بمعدل نمو ٤٨.٨٪.

وأوضحت أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هو أحد أهم القطاعات التي تعمل على تعزيز مُمؤمات التنمية المستدامة، إذ يساهم في توفير وسائل معرفة ومعلومات حديثة تغير أساساً القرارات الاستثمارية والإنتاج والتشغيل.

وأشارت إلى أن الدولة تهدف إلى بناء مصر الرقمية من خلال تعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي من شأنها التأثير الإيجابي على بيئة الأعمال، وخفض تكلفة المعاملات، فضلاً عن الارتقاء

إبني تتعاقد على أعمال ب ٥ مليارات دولار حتى ٢٠٢٨

أكد طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية أن قطاع البترول والثروة المعدنية عام ٢٠١٦، تولى كلفها من خلال تنفيذ مشروعات متنوعة في كافة مجالات صناعة البترول والغاز وزيادة حجم أعمال وإرسام شركات القطاع وزيادة حجم الشركات الوافدة.

ولفت الوزير إلى أن ما قدمته شركة إبني من حجم تتناسب أعمال عن عام ٢٠٢٣، وبالتالي من حجم أعمال قلته تعادلت على الفترة من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٨، وبالتالي حوالي ٥ مليارات دولار يؤكد على استقامتها بما تشكك من خبرات وإمكانيات متخصصة في تحقيق ذلك.

وأكد الملا، خلال أعطاء نتائج أعمال شركة الهندسية للصناعات البترولية والكيماوية إبني عن عام ٢٠٢٣، على أن الدولة المصرية وبمؤمّل من علاقات متميزة مع أسواق، بالخارج العربي ودول الأفريقية ساهمت في زيادة

داليا احمد

الرقابة المالية تصدر قراراً لتنظيم الترخيص لوظائف الرئيسية بشركات السمسرة



أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور محمد فريد قراراً بشأن ضوابط الترخيص واستمراره لبعض الوظائف الرئيسية الواجب شغلها بالشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، في ضوء حرص الهيئة على التاكيد من الجدارة والملاحة المهنية للعمالء على الوظائف الرئيسية في الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، بما يساهم في تعزيز كفاءة وتنافسية هذه المؤسسات في تقديم خدماتها للمتعاملين بفعالية وجودة.

ونص القرار، وفقاً لبيان صادر عن الهيئة، أن تسري أحكامه على الوظائف الرئيسية الواجب شغلها بالشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وليس شركات السمسرة فقط كما كان الحال في قرار رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٧، كما حدد القرار الوظائف الواجب شغلها من ضمنها الهيكل الوظيفي للشركات طبقاً لنشاط الشركة والشروط ومدى الخبرة الواجب توفرها في الأشخاص الراغبين في الحصول على ترخيص

وزير المالية : الاستثمارات الحكومية لن تغطي التريلين جنيهه خلال العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥



قال محمد معيط وزير المالية، إن الاستثمارات العامة لكافة جهات الدولة بدون استثناء، لن تتجاوز التريلين جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، وذلك في إطار إصلاح المجال بشكل أكبر للقطاع الخاص في عملية التنمية والنشاط الاقتصادي.

وأكد محمد معيط، أنه لا زيادة في الأعباء الضريبية على المستثمرين خلال العام المالي المقبل، موضحاً أنه يجري تعديل قانون التأمين الصحي الشامل لحضم المساهمة الكافئة من العوالم الضريبية.

جاء ذلك في حوار مفتوح حول مشروع الموازنة الجديدة مع موقع الاتحاد المصري، والتمتع بزيادة في الناتج المحلي، واتصالاً بذلك فإن أي مصادر تمويل أخرى غير التمويلات البنكية لن تساهم بفاعلية في النمو وعليه سوف تطول دورة تمويل وما يتم عن ذلك من آثار سلبية على الجميع.

وائل خطاب



سبدي كرير للبتروكيماويات : توزيعات نقدية للمساهمين بواقع 756 مليون جنيه

اعتمدت الجمعية العامة لشركة سبدي كرير للبتروكيماويات - سبديكر - برئاسة وزير البترول المصري طارق الملا -القرار المالي للشركة عن العام الماضي، وتوزيعات الأرباح، ويحتسب بيان قوت العمومية توزيع كوبون نقدي بواقع ١,٢٥ جنيه لكل سهم، وتوزيع سهم مجاني لكل سهم.

وكان مجلس إدارة سبدي كرير، أقرح توزيعات نقدية للمساهمين بواقع 7٥٦ مليون جنيه، وتوزيعات سهم مجانية بقيمة إجمالية ٢,٠٤ مليون جنيه بواقع سهم واحد لكل ٥ أسهم.

تعيين ماجد شوقي رئيساً لشركة المصرية للنقل والتجارة «إيجيترانس»



أعلنت الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة «إيجيترانس» الشركة الرائدة في مجال النقل والخدمات الوجودية، عن تعيين ماجد شوقي، في منصب رئيس مجلس الإدارة، خلفاً لجمال مجرم، وقالت مدير لهيئة الطيران المدني لإيجيترانس، «رحب إيجيترانس بمجادد شوقي وتخصه على العمل بفاعلية وإنتاجية عالية في مرحلة جديدة من التوسع لشركتنا، وبفضل خبرة رئيس الإدارة الجديد في مجالات متنوعة ومعرفة عميقة الواسعة فهو إضافة استثنائية.

لجسد إيجيترانس، وانضمامه لنا سيساهم بشكل كبير في مسار نمو الشركة وتحسين لسلعة الحافل في تحقيق التغيير الاستراتيجي الراجع دوراً حيوياً في توجيه مجلس إدارة إيجيترانس أثناء استئنافه مختلف الفرص والأسواق الجديدة».

إي اف جي فاينانس تحصل على ترخيص لإطلاق شركة للتمويل غير المصرفي

أعلنت شركة إي اف جي فاينانس، منحة التمويل غير المصرفي (NBFI) التابعة لمجموعة إي اف جي القابضة، أنها حصلت على الترخيص اللازم من هيئة الرقابة المالية لإطلاق شركتها التابعة الجديدة التي ستخصص في تقديم باقة استباقية من الحلول والخدمات المالية الأصمعة خصصاً لتلبية الاحتياجات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر، وستكون امتداداً للمجموعة الرئيسية لخدمات التمويل غير المصرفي التي تقدمها إي اف جي فاينانس.

وتذكر مجموعة إي اف جي في بيان إنه من المتوقع أن تنطلق أعمال الشركة الجديدة خلال الربع الثاني من العام الجاري.

العربية للتبئع تقرر عقد الماقتة الدولية لإنشاء 4 مصانع تحويل مخلفات مصرف كتشتر بقيمة 38.8 مليون يورو

وقعت الهيئة العربية للتصنيع، بعقر وزارة التنمية المحلية، عقد إنشاء 4 مصانع تحويل مخلفات في إطار مشروع تحسين نوعية المياه بمصر. كتشتر - مكون المخلفات البصلية.

وأشار اللواء أركان حرب مهندس مشرف عبداللطيف رئيس الهيئة العربية للتصنيع بالتعاون مع وزارة التنمية المحلية والمستمر مع وزارة التنمية المحلية في تنفيذ توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، ومواصلة الجهود المبذولة لتفعيل المنظومة الجديدة لإدارة المخلفات البلدية الصلبة، يأتي ذلك في ضوء الأهمية القصوى التي توليها الدولة لتحسين الأوضاع البيئية والصحية والمعيشية للمواطنين، والحد من معدلات التلوث، فضلاً عن إقامة صناعة وطنية لإدارة المخلفات، وتوفير فرص عمل جديدة.

وائل خطاب



الرؤية الغامضة أمام عينيك

أولى نمار انضمام مصر لتجمع البريكس
إنشاء منطقة صناعية تقليدية وأخرى
متخصصة في الصناعات التكنولوجية ذات
القيمة المضافة العالية مع الصين



قال احمد سمير وزير التجارة والصناعة ان وفد يضم ممثلين عن الوزارة والاتحاد العام للغرف التجارية واتحاد الصناعات المصرية من المقرر ان يزور العاصمة الصينية بكين خلال الاسبوع الجاري لعقد لقاءات مع نظرائهم في الجهات والهيئات الصينية للترويج للمنطقة الصناعية المقترحة واستعراض الفرض الاستثمارية المستهدفة مشيرا الى ان هذه المنطقة حال اتمام الاتفاق عليها ستكون أولى ثمار انضمام مصر لتجمع البريكس كما ستسهم في ضخ استثمارات كبيرة في السوق المصري خلال المرحلة المقبلة وأضفاء سمرة ان مقترح إقامة هذه المنطقة يتضمن إنشاء منطقة صناعية تقليدية وأخرى متخصصة في الصناعات التكنولوجية ذات القيمة المضافة العالية الأمر الذي سيسهم في نقل الخبرات وتوفير أحدث التكنولوجيات للعمالة المصرية وجعل مصر محورا صناعيا وتصديريا للمنتجات الصينية، لاسيما في ظل تزايد طيات الشركات الصينية الراغبة في الحصول على قطع اراضي لإنشاء مصانع عليها الأمر الذي سيكون له فوائد عديدة لو جمعت هذه الصناعات في منطقة صناعية واحدة نزيلا تفصيلية على مستويات التصنيع والتصدير. وكان الوزير التقى زائعا ثارا، نائب سفير الصين بالقاهرة والوفد البروفير له لتلتمعة نتائج الاجتماع الذي عقده الوزير مع نظيره الصيني الامسوي قبل الماضي بالفاهرة والتي كان البرهما بحث إنشاء منطقة صناعية صينية على البحر المتوسط لتلبية احتياجات السوق المحلي والتصدير للأسواق الأوروبية والأمريكية.

اسلام عبدالفتاح

الصادرات السلعية ترتفع ١٠٦٪ خلال شهرى يناير وفبراير ٢٠٢٤ وتسجل مليارات ١٢١ و مليون دولار



أعلن المهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، أن الصادرات السلعية المصرية حققت معدل نمو ملموس خلال شهرى يناير وفبراير ٢٠٢٤، حيث بلغت ٦ مليارات ١٢١ و مليون دولار، مقابل ٥ مليارات و ٧٩٤ مليون دولار خلال شهرى نوفمبر من عام ٢٠٢٣ بنسبة ارتفاع ١٠٦٪، مشيرًا إلى أن حجم الصادرات خلال هذين الشهرين تجاوز صادرات نفس الفترة خلال عامى ٢٠٢٢ و ٢٠٢١.

وتضمن التقرير أهم القطاعات التصديرية التي شكلت ميجال الصادرات المصرية خلال أول شهرين من العام الجارى والتي تضمنت مواد البناء بقيمة مليار ١٧٧ و مليون دولار، والحاصلات الزراعية بقيمة ٩٢٦ مليون دولار، والصناعات الغذائية بقيمة ٨٧٢ مليون دولار، والمنتجات الكيماوية والأسمدة بقيمة ٨٧١ مليون دولار، والسلع الهندسية والآلات بقيمة ٨٠٩ مليون دولار، والملابس الجاهزة بقيمة ٤٦٥ مليون دولار، والغزل والنسيج والمنتجات بقيمة ١٧٩ مليون دولار، ومنتجات الطباعة والتغليف والورق والكتب والمنتجات الفنية بقيمة ١٥٢ مليون دولار، والملابس بقيمة ٩٤ مليون دولار، والصناعات الطبية بقيمة ٤٣ مليون دولار، والآلات بقيمة ٤٣ مليون دولار، والصناعات البتروكيمياوية بقيمة ٦٦ مليون دولار، والمنتجات والأحذية والمنتجات الجلدية بقيمة ٢٧ مليون دولار، وأشار التقرير إلى أبرز البؤر الجبركية التي حققت زيادة في ميجال الصادرات المصرية خلال أول شهرين من العام الجارى والتي تضمنت البرتقال الطازج والمجفف بقيمة ٢٩٦ مليون دولار، والأسمدة النتروجينية بقيمة ٢١٨ مليون دولار، والذهب بقيمة ٢١١ مليون دولار، والأسلاك والكابلات المعزولة بقيمة ٢٢٩ مليون دولار، وزيت النطف بقيمة ٢١٥ مليون دولار.

وزير الزراعة يعلن فتح أسواق السلطادور أمام اليوسفي المصري

أعلن السيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، فتح أسواق السلطادور أمام اليوسفي المصري، وذلك في إطار الجهود التي تبذلها الوزارة لفتح الأسواق الدولية الجديدة أمام المنتجات الزراعية المصرية. وقال القصير، في تصريحات له، إن ذلك في إطار توجيهات القيادة السياسية بالانتماء بمنظومة الصادرات الزراعية، وتنفيذ توجيهات القيادة السياسية بفتح أسواق جديدة لأسواق الصادرات الزراعية المصرية لدعم الاقتصاد الوطني. بالاشتراك مع البندى الوطني. وتلقى الوزير، تقريراً من الدكتور سعد موسى المشرف على الحجر الزراعي المصري يفيد نجاح الحجر في فتح السوق السلطادوري أمام اليوسفي المصري، مشيرًا إلى إخطار السلطات الزراعية السلطادورية، بالحجر الزراعي المصري بالموافقة رسميا على فتح السوق السلطادوري أمام صادرات مصر الزراعية من اليوسفي، والبده فعلياً في التصدير. جدير بالذكر ان السوق السلطادوري مفتوح أمام منتجات مصر من البرتقال والبطاطس والزمان.



٦ وزارات تبدأ خطوات دخول مصر مجال انتاج وقود الطيران المستدام

البتترول والطيران المدني والبيئة والتجارة والصناعة والزراعة وقطاع الأعمال العام يبحثون التنسيق والتعاون لتنفيذ اول مشروع من نوعه في المجال



عقد وزراء البترول والثروة المعدنية والطيران المدني والبيئة والتجارة والصناعة والزراعة واستصلاح الأراضي وقطاع الأعمال العام اجتماعاً خلال الاسبوع الماضي بمقر وزارة البترول والثروة المعدنية بالعاصمة الإدارية بحضور مستولى الوزراء لبحث التنسيق واليات التعاون فيما بينها للعمل على انتاج وقود الطيران المستدام SAF في ضوء مبادرة قطاع البترول الرامية لتنفيذ اول مشروع من نوعه في هذا المجال. وأوضح المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية ان قطاع البترول اتخذ مبادرات وقطع خطوات تنفيذية خلال الفترة الأخيرة لدخول مجال انتاج وقود الطيران المستدام SAF لأول مرة وبدأ إعداد الدراسات الخاصة بأول مشروع لإنتاجه اعتماداً على زيت الطعالم المستعمل كمادة تغذية، وقام بوضع تصور واستراتيجية مقترحة لتنفيذه من خلال الشركة المصرية القابضة للبتروكيمياويات مع الاستعانة بمؤسسات دولية لإعداد الدراسات وإنجاز المراحل الأولية الخاصة بالإعداد للمشروع وتبديل التمويل، مؤكداً أهمية هذا الاتحاض في دعم التنسيق المشترك بين الوزارات والقطاعات المعنية بهذا المجال الجديد من أجل الاستفادة كافة القوى والإمكانات للإسراع بتنفيذ المشروع الذي يأتي تنفيذاً لتوجه الدولة المصرية لتحقيق التنمية المستدامة والخضراء، ومواءمة التوجهات العالمية في هذا الشأن. وأضاف الملا أنه سيتم تشكيل لجنة تنفيذية من فرق العمل في الوزارات للعمل على الإجراءات والأليات الخاصة بالتعاون لإعلاء دفعات الإسراع بالعمل على مشروع إنتاج وقود الطيران المستدام بالتعاون مع الشركاء التجاريين لهذا النوع من الوقود متزاملاً في قطاع الطيران المدني، كما يتم مراجعة والنظر لكافة الجهود التي تقوم بها الوزارات المعنية بما يدعم إنتاج المشروع والإسراع بخطواته وإحكام الآليات التنفيذية، على أن يقوم الوزراء بمتابعة ما قامت به اللجنة التنفيذية بشكل دوري. وخلال الاجتماع تم تقديم عرض توضيحي عن مبادرة وزارة البترول والثروة المعدنية لدراسة

استثمارات الطاقة المتجددة .. «كلمة السر» لتحويل مصر إلى مركز لتصدير الكهرباء



تتبنى القيادة المصرية خططا متواصلة لدعم مشروعات الطاقة المتجددة، سعياً نحو هدف أكبر يتمثل في تحويل مصر إلى مركز لتصدير الكهرباء إلى دول الجوار، كما تعمل مصر على تنفيذ خطة للوصول بأن تمثل الطاقة الجديدة والمتجددة نحو ٤٢٪ من مزيج الطاقة المستهلك في البلاد بحلول ٢٠٢٠. عبر اتباع سياسات محفزة للمستثمرين في هذا المجال، ودعم الشركاء الصناعيين المختلفة على توفير طاقاتها الكهربائية التقليدية عبر محطات الطاقة الشمسية.

وقبل أيام، أصدرت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تقريراً حول مستهدفات واستثمارات قطاع الكهرباء، والطاقة المتجددة بخطة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤. أوضحت أن الطاقة الكهروإلكتريكية تمثل الركيزة الأساسية لجمع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يجري الاعتماد عليها في تغطية مشروعات الصناعة والزراعة والسياحة كافة، وكذلك في تنمية وتطوير المجتمعات العمرانية الجديدة ومناطق الاستصلاح الزراعي، فضلاً عن ارتباطها بشكل مباشر بالقطاعات المعيشية للمواطنين. وقالت الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية إن نمو الناتج المحلي الإجمالي يرتبط دائماً، وبخاصة مع قطاع الصناعة التحويلية ارتباطاً وثيقاً ومباشراً. بنمو قطاع الكهرباء، والطاقة، وقدرته على توفير معدلات الأداء للشسيرة الكهروإلكتريكية للطاقة، مضيفة أنه نظراً لأهمية مخرجات قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة، أصبح نصيب الفرد من الطاقة الكهروإلكتريكية المنتجة أو المستحصدة من المعايير الأساسية لقياس مستوى رفاهية الفرد، ومؤشراً رئيسياً للوقوف على درجة تقدم المجتمع وأدائه الاقتصادي. وحول الاستثمارات الموجهة للقطاع أوضح تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن خطة عام ٢٠٢٤/٢٣ ستستهدف استثمارات كلية لقطاع الكهرباء والطاقة قدرها ٨١.٤ مليار جنيه بالمقارنة بنحو ٥٦ مليار جنيه توقع عام ٢٠٢٣/٢٢ واستثمارات فعلية ٦٦ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢١، ٢٠٢١/٢٠. واستثمارات أقل في عام ٢٠٢٠/٢٠. وأشار التقرير إلى استئثار الاستثمارات العامة بنحو ٨٥٪ مقابل ١٥٪ للقطاع الخاص من الاستثمارات الموجهة للقطاع، والخصان من الحكومة وعلى حوالي ٥٢٪ من الإجمالي، مقابل ١٧٪ للهيئات الاقتصادية العامة، و٢١٪ للشركات العامة. استثمارات عام ٢٠٢٤/٢٣.

سياسات وإجراءات تحفيزية السياسات التحفيزية التي اتبعتها الحكومة خلال الـ ١٠ سنوات الأخيرة، جعلت مصر نقطة جذب للشركات الأجنبية لأضع استثمارات سواء في مزارع الرياح أو الطاقة الشمسية غرب مناطق النيل التي تمتد من أسوان إلى القاهرة، وبلغت استثمارات القطاع الخاص في الطاقة الجديدة والمتجددة في مصر نحو ٤.٤ مليار دولار بحسب وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية هالة السعيد، ومن المتوقع أن تقود مشاريع الرياح البحرية الجزء الأكبر من النمو في قدرة الطاقة المتجددة في السنوات المقبلة. لدى وكالة الطاقة الدولية أيضا توقعات بأن تسجل قدرة مصر من الطاقة الجديدة زيادة بنسبة ١/٦ بحلول ٢٠٢٧، كما من المتوقع أن توفر مصر أكثر من ٥٪ من إجمالي قدرة الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتخطط مصر خطوات سريعة في مجال الهيدروجين الأخضر؛ إذ تم إصدار قانون حوافز للاستثمار في القطاع، إذ منحت المادة الرابعة العديد من الحوافز الضريبية لمشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشروعات وتوسعتها الخاصة لإحكام هذا القانون، والتي تمتك أهمها في حافز استثماري نقدي يسمى "حافز الهيدروجين الأخضر" لا يقل

الاستراتيجية الوطنية للصناعة وتحسين التجارة تستهدف زيادة الصادرات من ٥٢ مليار دولار إلى ١٤٥ مليار دولار سنويا



عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعاً مع المهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، لمتابعة الإجراءات التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للصناعة وتحسين التجارة، وذلك بحضور كل من الدكتور ناهد يوسف، رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، ودعاء سليم، المدير التنفيذي لجهان تحديث الصناعة. وصرح المستشار محمد الخصماني، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، بأن الاجتماع تناول على أجدته عرضاً لخصص الخرجات الرئيسية للاستراتيجية، والتي تضمنت شرح الوضع الحالي للصناعة المصرية، وتجارب الدول الأخرى، بالإضافة إلى عرض القطاعات التي تم دراستها، مضيفاً أنه تم كذلك تناول الرؤية الاستراتيجية لمرکز تحديث الصناعة في هذا الشأن. وخلال الاجتماع، أوضح وزير التجارة والصناعة أن هناك عدة أهداف للاستراتيجية الوطنية، من بينها العمل على زيادة الصادرات المصرية البتروكيمياوية والبتروكيمياوية من ٥٢ مليار دولار إلى ١٤٥ مليار دولار سنويا على مدى السنوات الست المقبلة، إضافة إلى زيادة القيمة المضافة الصناعية (الناتج الصناعي) بنسبة ٢٠٪ سنويا، ورفع مساهمة الاقتصاد الأخضر في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥٪ على الأقل، وزيادة فرص العمل، من خلال توفير ٧ إلى ٨ ملايين فرصة. وفي هذا الإطار، أوضح الوزير أنه تم وضع رؤية محددة للاستراتيجية تتمثل في أن تكون مصر مركزاً للتصنيع المستدام ولعاباً رئيسياً

تعاون مصري تركي لإقامة معرض للتصدير لأفريقيا بـ «الدولي للمؤتمرات»



بحث اللواء شريف الماوري، رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات، مع سرحان إرم نائب، مدير إدارة مركز إسطنبول للمعارض الدولية، وفولكان سالار، مدير البيعات الدولية مركز إسطنبول للمعارض الدولية، في جلسة افتتحت بحضور عدد من المسؤولين من الجانبين. جاء ذلك خلال استقباله للوفد التركي برئاسة سرحان إرم نائب، مدير إدارة مركز إسطنبول للمعارض الدولية، في إطار التعاون بين الجانبين في مجال إقامة المعارض. وأكد اللواء شريف الماوري أن هذا التعاون خطوة مهمة نحو تعزيز العلاقات التجارية المصرية التركية، وفتح أسواق جديدة للصادرات المصرية إلى دول أفريقيا. وأضاف أن مصر تلعب دوراً رئيسياً في تجمع الكوميسا، حيث تعتبر من أكبر الدول الأعضاء من حيث عدد السكان والمساحة والقوة الاقتصادية وتعد مصر من أكبر الدول المصدرة إلى دول الكوميسا، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الكوميسا ٤.٣ مليار دولار عام ٢٠٢٣. تسعى مصر إلى زيادة حجم صادراتها إلى دول الكوميسا من خلال تعزيز التعاون التجاري بين الدول الأعضاء، وإزالة الحواجز التجارية وتحسين البنية التحتية. أكد الوفد التركي، على أهمية موقع مصر المتميز والذي يعد بوابة أفريقيا خاصة لكافة دول الكوميسا. وسجل التبادل التجاري بين مصر وتركيا ٦.٦ مليار دولار في العام الماضي، مقابل ٧.٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، بانخفاض قدره ١٥.٧٪، وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، ويسعى البلدين لرعه إلى ١٠ مليارات.

التنمية الصناعية توقع عقد توسعة محطة المعالجة في الروبيكي بتكلفة استثمارية ٢,٨ مليار جنيه



شهدت الدكتور ناهد يوسف رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية توقيع عقد بين كلا من شركة الصرف الصحي بالقاهرة إحدى شركات القابضة مياه الشرب والصرف الصحي ومجموعة الخرافي، بهدف تنفيذ مشروع إعادة تأهيل وتوسعة محطة معالجة الصرف وتلك بالمنطقة المحيطة لمحطات الصرف على حدود مدينة الروبيكي لخدمة المدينة، بتكلفة إجمالية تصل إلى ٢,٨ مليار جنيه. ووقع العقد بمقر الهيئة كلاً من المهندس عادل حسن زكي رئيس مجلس إدارة شركة الصرف الصحي للقاهرة الكبرى، وإليان صابر المدير التنفيذي لمجموعة الخرافي ناشيونال لتطوير مشروعات البنية التحتية، وبحضور اللواء حازم عشان نائب رئيس الهيئة لتنمية وإدارة المناطق الصناعية، والواء ياسر الوجهي نائب رئيس الهيئة للخدمات المركزية، والمهندس محمد أنور مستشار رئيس الهيئة. تطوير البنية التحتية لمرافق مياه الشرب والصرف الصحي وأكدت ناهد يوسف على تصاريح الجهود الحكومية جنباً إلى جنب لتطويع البنية التحتية لمرافق مياه الشرب والصرف



بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkoth2006@yahoo.com

ورقة بردك

معركة البنية التحتية .. والتأسيس لأكبر طفرة اقتصادية في تاريخ مصر

مشروعات قوية لتطوير البنية الأساسية تنهي نزيف ما يقرب من 9 إلى 10 مليار دولار سنويا نتيجة سوء البنية الأساسية وحالة الطرق .. ونقله تاريخية في الطرق والمحاور والموانئ والمطارات والمدن الذكية

المؤسسات تقدم مصر 64 مركزاً في مؤشر تطوير البنية التحتية البرية والبحرية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يقيس مدى توافر وكفاءة وسائل النقل البرية والموانئ البحرية، وسهولة الوصول لمراكز الأعمال والمعالج السياحية الهامة، لتأتي في المركز 29 عام 2021 مقارنة بالمركز 103 عام 2015.

كما تقدمت مصر 6 مراكز في مؤشر البنية التحتية والوصول للأسواق الصادر عن مؤسسة "Legatum Institute"، والذي يقيس جودة البنية التحتية التي تمكن من تدفق التجارة من وإلى الشركاء الدوليين، لتأتي بالمركز 85 عام 2021 مقارنة بالمركز 91 عام 2019، وتعد مصر من أفضل 10 دول حققت تحسناً بالمؤشر مقارنة بعام 2011.

وتحسنت ترتيب مصر في تقرير التنمية المستدامة لعام 2023، حيث تقدمت مصر في مؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 ستة مراكز، واحتلت المرتبة 81 في عام 2023 من بين 166 دولة تضمنهم التقرير، مقارنة بالمرتبة 87 في عام 2022 من بين 163 دولة، كما ارتفعت درجة مصر في المؤشر من 69.6 درجة في عام 2022، مقابل 68.7 في عام 2023، بما يعكس مجهودات مصر الحثيثة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.



استثمارات ضخمة ضختها الدولة المصرية في مجال تطوير البنية التحتية وإنشاء بنية عالية الجودة وفقاً لأعلى المعايير العالمية جعلت مصر الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي في القارة الإفريقية

حقيقية مساهمت في تعديل تصنيف اقتصاد مصر من جانب الوكالات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى.

باتي مشروع "حياة كريمة" أيضاً ضمن حلقات متصلة من جهود تطوير البنية التحتية في مختلف محافظات الجمهورية، وتمثل المبادرة الرئيسية أكبر مشروع تنموي يهدف إلى تحسين نوعية الحياة في الريف المصري، ويعد نموذجاً ناجحاً للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تحقيق التنمية، ومرص الدولة على التوسع في تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية، وتهدف هذه المبادرة التي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي عام 2019 إلى تحسين مستوى الحياة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجاً على مستوى الدولة، كما تساهم في الارتقاء بمستوى الخدمات اليومية المقدمة للمواطنين الأكثر احتياجاً وخاصة في القرى.

الأجنبية، وجعل مصر الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي في القارة الإفريقية.

قطاعاً عدة تؤكد هذا التطور الملحوظ، فهناك الاستثمار في الطرق والبنية التحتية، وشمل هذا الاستثمار كل قطاعات البنية التحتية بهدف تحسين نوعية الحياة للمواطن المصري ونهضة البنية التحتية للمستثمرين والقطاع الخاص، وفي هذا الإطار قامت الدولة بتنفيذ شبكة متكاملة من الطرق ووسائل النقل العصرية التي تواكب ما تشهده الجمهورية الجديدة من نقلة نوعية وتطوير لم تشهده مصر من قبل في كافة المجالات والقطاعات بهدف ربط جميع المحافظات وتسهيل عمليات نقل البضائع من مراكز الإنتاج إلى مختلف الموانئ والمطارات بهدف تعزيز عمليات التبادل التجاري مع الدول الإقليمية والدولية.

كذلك هناك الاستثمار في إنشاء المدن الذكية ومدن الجيل الرابع، والتي أعلنت عن تنفيذها الحكومة خلال الفترة الماضية، وكانت بمثابة الأمل الحقيقي للحكومة في جذب استثمارات أجنبية حقيقية، وتغير الخريطة العمرانية لمصر، بالإضافة إلى أنها كانت تمثل نقطة محورية في استراتيجية مصر لتوسيع النطاق العمراني، وكانت البداية مع تنفيذ أكبر مدينة ذكية في الشرق الأوسط وهي العاصمة الإدارية ومن بعدها مدينة العلمين الجديدة، ثم تأتي بقية المدن التي تضمنتها المرحلة الأولى لمن الجيل الرابع وهي 14 مدينة جديدة، هذه المدن أصبحت هي الداعم الحقيقي للاقتصاد المصري بعد أن استطاعت في جذب أنظار العالم لمصر والفرص الاستثمارية بها، وجذبت استثمارات أجنبية



المناخ الاستثمارية الناجمة مشروع صفقة رأس الحكمة، الذي ستظهر ثماره الاستثمارية والاقتصادية في القريب العاجل.

هذه الأمور ملحوظة للجميع في داخل مصر وخارجها، ورائياً خلال الفترة الماضية تصريحت من هنا وهناك وشهادات من مؤسسات دولية تضيد بالتطور الذي يشهده الاقتصاد المصري، ففي أعقاب الإجراءات الأخيرة، قال المستنصر محمد عبد النبي عبارة: عضو الاتحاد العام للمصريين في الخارج: إن هناك جهود حكومية واضحة من أجل تعزيز سبل دخول الاستثمارات الأجنبية وكيفية التسويق للفرص الاستثمارية لمصر، مما سيكون له انعكاسات إيجابية على وضع الاقتصاد الوطني وسعر الصرف، لا سيما في ظل المرور بمرحلة اقتصادية عالمية عاصفة، تحتاج مزيد من الحلول السريعة للعاجلة لتعويض خسائر الاقتصاد وتغذيته بروافد جديدة تدعمه للصعود أو للحفاظ على معدلات النمو على الأقل.

مرة أخرى وليست أخيرة يجدد الرئيس عبد الفتاح السيسي التأكيد على خوض مصر معركة كبرى على مدار السنوات العشر الأخيرة لإقامة بنية تحتية وأساسية، تمثل منطلقاً لاقتصاد قوي، ويؤثره جذب للاستثمارات الأجنبية والمحلية، حيث انتقلت مصر نقلة تاريخية الأجنحة والجميع، في الداخل والخارج، فيما يتعلق ببنيتها التحتية، التي كانت في وقت من الأوقات أكبر العوائق أمام تحول مصر لدولة جاذبة للاستثمار.

الرئيس السيسي قال في كلمته خلال تفقده الأكاديمية العسكرية المصرية فجر الجمعة الماضية، إن الدولة بذلت الكثير من الجهود من أجل تأهيل البنية الأساسية التي تمكن الدولة من الانطلاق إلى آفاق أفضل من كل الوجوه.

وأضاف أنه "كان من ضمن المنظومة التي تكلف جهودنا بها هو الإنسان وهو العامل البشري في المنظومة"، مشيراً إلى أنه لم يكن هناك بناء حقيقي من التعليم حتى باقي مؤسسات الدولة، ولم تكن نستطيع عمل صناعة حقيقية وتطوير حقيقي للإنسان، موضحاً أنه بدون الخوض في ذلك كانت كل الجهود التي بذلت في باقي الموضوعات ستكون منقوصة وليست كافية.

وقال الرئيس السيسي، إن الأحداث العالمية وما فرضته من تداعيات خلال الأربع سنوات الماضية، مثل جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية ثم الأحداث في غزة، كان لها تأثير سلبي على الاقتصاد في مصر، مضيفاً أنه بالإجراءات التي تم اتخاذها خلال الأسابيع القليلة الماضية، نحاول أن نكون على الطريق الصحيح لإعادة تصويب مسارنا الاقتصادي وتحسينه.

وأضاف الرئيس السيسي، أن مصر نجحت في التوصل إلى اتفاق أولي مع صندوق النقد الدولي، كما إن هناك شكلاً من أشكال الدعم مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الدولة، وهي كلها خطوات من جانبنا للتحسن والتطوير وإصلاح الموقف الاقتصادي بشكل حاسم ونهائي.

ويوجه الرئيس رسالة طمأنة بأن الأمور تسير بشكل جيد ولا توجد مشكلة سلع، كما أن المستلزمات التي كانت متأخرة في الموانئ يتم الإفراج عنها حالياً.

تصريحات الرئيس جاءت بعد أسابيع من تكاثره خلال مؤتمر وعرض مصر الدولي للطاقة، أن الدولة المصرية كانت تفقد ما يقرب من 9 - 10 مليار دولار سنوياً، نتيجة سوء البنية الأساسية وحالة الطرق، متابعا: "خلال 7 سنوات أهدرنا أموالاً طائلة، ونحن نتكلم على هذه المشكلة، وناقشنا أموالاً ضخمة جداً".

جذب الاستثمارات

الدولة المصرية، وعلى رأسها قيادة حكومية متمثلة في الرئيس السيسي، تبذل الكثير من الجهود متزامنة التحركات لتعزيز مناخ جذب الاستثمارات الأجنبية والواعدة لدعم قاطرة الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات التصحيحية للمسار الاستثماري في مصر، واستغلال كافة القومات وتحسين مناخ الأعمال في مصر، على كافة المستويات التشريعية والاقتصادية والاستثمارية.

كذلك فإن الدولة المصرية تعمل على استغلال كافة المزايا التي تتمتع بها مصر سواء، موقع جغرافي جاذب لأي مستثمر، أو وجود اقتصاد متنوع، يتعرض لتحديات ولكن لم يسقط أبداً، على عكس كثير من الدول التي انهار اقتصادها ولكن لم يسقط أبداً، الأزمات العالمية، وتعمل الحكومة على تسهيل الإجراءات التنظيمية التي تعيق حركة الاستثمارات في مصر، وقدمت كثيرا من التسهيلات وفقرت بنية تحتية قادرة على استيعاب أي نوع من الاستثمارات الأجنبية أو المحلية المباشرة، وأبرز

شهادات دولية

ترصد الأرقام الصادرة عن المؤسسات المحلية والدولية حجم الاستثمارات التي قامت الدولة المصرية بضمها في مجال تطوير البنية التحتية وإنشاء بنية عالية الجودة وفقاً لأعلى المعايير العالمية وذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما انعكس بصورة إيجابية على جذب الاستثمارات الأجنبية، وجعل مصر الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي في القارة الإفريقية.

وأشارت المؤسسات الدولية بما حققته مصر في وخلال الفترة الماضية، وجعل مصر الوجهة الأولى للاستثمار هذه المجالات، بالإضافة إلى تعزيز ريادة مصر إقليمياً ودولياً، ورسدت

تحسن ترتيب مصر في تقرير التنمية المستدامة لعام 2023 و321 مليار جنيه موجهة لقطاع «النقل» في مشروعات البنية التحتية خلال العام المالي 2024/23

19623

تطبيق الشروط والأحكام

رقم التسجيل الضريبي ٤٦٢ - ٠٠٠ - ٠٠٠

EVERYDAY SAVERS حساب توفير

فلوسك هتزيد كل يوم!

معرفة المزيد

SCAN ME

تطبيق الشروط والأحكام

19666

www.CIBEGYPT.COM